**جـــامعـــة 8 مـــــاي 1945**

**قـــــــــالمة**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم علوم تجارية**

**مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية**

**تخصص: مالية وتجارة دولية**

**تحت عنوان:**

# دور رقمنة قطاع الجمارك في تعزيز كفاءة التجارة الخارجية

## -دراسة حالة الجمارك الجزائرية -

**إعداد الطالبين:**

- بن يحيى عماد الدين
- بلعزلة مهدي

**إشراف الأستاذ:**

د. حفاف وليد

**السنة الجامعية: 2022-2023**

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه العظيم، نحمده على نعمه ونشكره على جزيل فضائله.

لا يسعنا بعد إتمام هذه الدراسة إلا شكر الله تعالى الذي أعاننا على إتمامها لولا عونه وتوفيقه.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور حفاف وليد الذي قام بالإشراف على هذه المذكرة، والذي منحنا من عمله وأفكاره ولم يبخل في مد يد العون والمساعدة والتوجيه.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على منحنا شرف قراءة هذه المذكرة وتحملهم عناء مناقشتها.

وندين بالشكر أيضا إلى كل من يستحق الشكر والثناء ولو ببخل علينا بالعطاء والدعاء، إلى كل من بذل معنا جهدا ونصح لنا قولا ووقف معنا طوال مشوارنا الدراسي ولو بكلمة طيبة، جزاهم الله خير جزاء.

# الإهداء

إلى من وضع المولى الجنة تحت قدميها أمي الغالية حفظها الله.

إلى أبي وإخوتي الأعزاء.

إلى كل الأصدقاء.

لكم أهدي هذا العمل المتواضع.

محمدي بلعزلة

# إهداء

إلى والدتي ووالدي وجميع العائلة الكريمة

اهدي هذا العمل المتواضع.

عماد بن يحي

# فهرس المحتويات

| فهرس المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| شكر وتقدير..... | I |
| الإهداء..... | II |
| فهرس المحتويات..... | V |
| فهرس الجداول..... | IX |
| فهرس الأشكال..... | X |
| قائمة الإختصارات..... | V |
| المقدمة العامة..... | أ-هـ |
| الفصل الأول: الرقمنة والتجارة الخارجية | 02-44 |
| تمهيد..... | 02 |
| المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة | 03 |
| المطلب الأول: مفهوم الرقمنة..... | 03 |
| الفرع الأول: تعريف الرقمنة لغة..... | 03 |
| الفرع الثاني: تعريف الرقمنة إصطلاحا..... | 03 |
| المطلب الثاني: عناصر ونماذج الرقمنة..... | 05 |
| الفرع الأول: عناصر الرقمنة..... | 05 |
| الفرع الثاني: نماذج الرقمنة..... | 06 |
| المطلب الثالث: أشكال وفوائد الرقمنة..... | 08 |
| الفرع الأول: أشكال الرقمنة..... | 08 |
| الفرع الثاني: فوائد الرقمنة..... | 10 |
| المطلب الرابع: متطلبات تطبيق الرقمنة..... | 11 |
| الفرع الأول: المتطلبات الادارية..... | 12 |
| الفرع الثاني: المتطلبات البشرية والمالية..... | 14 |
| الفرع الثالث: المتطلبات التقنية والأمنية..... | 15 |

| | |
|---|---|
| المبحث الثاني: الحكومة الإلكترونية | 18 |
| المطلب الأول: مفهوم الحكومة الإلكترونية ..... | 18 |
| المطلب الثاني: أسباب واستراتيجيات التوجه نحو الحكومة الإلكترونية..... | 19 |
| الفرع الأول: أسباب التوجه نحو الحكومة الإلكترونية..... | 19 |
| الفرع الثاني: استراتيجيات التحول إلى الحكومة الإلكترونية..... | 22 |
| المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه بناء الحكومة الإلكترونية..... | 25 |
| الفرع الأول: البعد السياسي..... | 25 |
| الفرع الثاني: البعد الإجتماعي..... | 25 |
| الفرع الثالث: البعد الإقتصادي..... | 25 |
| الفرع الرابع: البعد التقني ..... | 25 |
| المبحث الثالث: التجارة الخارجية وأدواتها السياسية | 27 |
| المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية..... | 27 |
| المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية..... | 27 |
| المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية..... | 30 |
| الفرع الأول: مفهوم وأهداف سياسة التجارة الخارجية..... | 30 |
| الفرع الثاني: أنواع سياسة التجارة الخارجية..... | 32 |
| المطلب الرابع: أدوات سياسة التجارة الخارجية..... | 35 |
| الفرع الأول: الضرائب والرسوم الجمركية ..... | 35 |
| الفرع الثاني: الإعانات والدعم..... | 36 |
| المبحث الرابع: الجمارك الرقمية | 39 |
| المطلب الأول: تعريف الإدارة الجمركية الرقمية خدماتها المقدمة ..... | 39 |
| الفرع الأول: تعريف الإدارة الجمركية الرقمية..... | 39 |
| الفرع الثاني: الخدمات الإلكترونية المقدمة ..... | 39 |
| المطلب الثاني: الهدف من إدخال الرقمنة في إدارة الجمارك ..... | 41 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في مجال رقمنة الجمارك..... | 41 |
| الفرع الأول: تجربة سنغافورة..... | 41 |
| الفرع الثاني: التجربة القطرية..... | 42 |
| خلاصة الفصل الأول..... | 44 |
| الفصل الثاني: رقمنة قطاع الجمارك الجزائرية لتعزيز كفاءة التجارة الخارجية | 69-46 |
| تمهيد..... | 46 |
| المبحث الأول: ماهية قطاع الجمارك الجزائرية | 47 |
| المطلب الأول: التعريف بالجمارك الجزائرية..... | 47 |
| المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن الجمارك الجزائرية..... | 48 |
| الفرع الأول: المرحلة من 1962-1969..... | 48 |
| الفرع الثاني: المرحلة من 1970-1979..... | 49 |
| الفرع الثالث: المرحلة من 1980-1988..... | 49 |
| الفرع الرابع: المرحلة من 1988-2003..... | 50 |
| المطلب الثالث: مهام ونطاق عمل الجمارك الجزائرية..... | 51 |
| الفرع الأول: مهام الجمارك الجزائرية..... | 51 |
| الفرع الثاني: نطاق عمل الجمارك الجزائرية..... | 51 |
| المبحث الثاني: واقع الرقمنة في قطاع الجمارك الجزائرية | 54 |
| المطلب الأول: نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD وتطوره الوظيفي..... | 54 |
| الفرع الأول: تعريف نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD..... | 54 |
| الفرع الثاني: التطور الوظيفي لنظام رقمنة الجمارك الجزائرية..... | 55 |
| المطلب الثاني: مزايا وعيوب نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD..... | 57 |
| الفرع الأول: مزايا نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD..... | 57 |
| الفرع الثاني: عيوب نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD..... | 57 |

| | |
|---|---|
| **المطلب الثالث: مراحل تشغيل نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD.....** | **58** |
| **الفرع الأول: مرحلة إدخال البيانات.....** | **58** |
| **الفرع الثاني: مرحلة تقديم البيانات.....** | **59** |
| **الفرع الثالث: مرحلة التدقيق والمراجعة .....** | **60** |
| **الفرع الرابع: مرحلة التصفية .....** | **60** |
| **المبحث الثالث: النظام المعلوماتي الجمركي الجديد** | **61** |
| **المطلب الأول: محاور النظام المعلوماتي الجمركي الجديد .....** | **61** |
| **المطلب الثاني: مراحل تنفيذ النظام المعلوماتي الجمركي الجديد .....** | **62** |
| **الفرع الأول: المرحلة الأولى إعادة هندسة العمليات BPR .....** | **62** |
| **الفرع الثاني: المرحلة الثانية الإنشاء والإستخدام .....** | **62** |
| **المطلب الثالث: الشباك الوحيد .....** | **65** |
| **المطلب الرابع: آفاق تطبيق النظام المعلوماتي الجديد والآفاق المستقبلية لاستخدام EDI و QR CODE في الجمارك الجزائرية .....** | **66** |
| **الفرع الأول: آفاق تطبيق النظام المعلوماتي الجديد .....** | **66** |
| **الفرع الثاني: الآفاق المستقبلية لاستخدام EDI و QR CODE في الجمارك الجزائرية** | **67** |
| **الخلاصة .....** | **69** |
| **خاتمة عامة .....** | **71** |
| قائمة المراجع..... | **75** |

## فهرس الجداول:


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (2-1) | مراحل تطور نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك | **55** |
| (2-2) | وحدات الدفعة 1 (18 شهر) | **62** |
| (2-3) | وحدات الدفعة 2 (12 شهر) | **64** |
| (2-4) | المهام الجمركية التي رقمنتها بالإعتماد على QR-CODE وEDI. | **68** |

## فهرس الأشكال:


| الرقم | قائمة الأشكال | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | شكل يوضح أهمية الحكومة الإلكترونية | 22 |
| (2-2) | شكل يوضح مكونات نظام السيغاد | 55 |

## قائمة الإختصارات:

| الإختصارات | الدلالة اللغة الإنجليزية | الدلالة باللغة العربية |
|---|---|---|
| SIGAD | Information system and automated management of customs | **نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك** |
| QR-CODE | Quick responce code | **رمز الإستجابة السريعة** |
| EDI | Electronic data interchange | **التبادل الإلكتروني للبيانات** |
| BPR | Business process reengineering | **إعادة هندسة العمليات** |
| ITSM | Information technolgy service management | **إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات** |
| SW | Singel window | **الشباك الوحيد** |

# المقدمة العامة

# المقدمة العامة

**تمهيد:**

تلعب التكنولوجيا في عالمنا دورا مهما في تسهيل الحياة العملية للأفراد بصفة عامة والمؤسسات بصفة خاصة فهي تعتبر الشريان الأساسي لعالم السرعة والتطور حيث تسعى دائما للإيجاد الحلول لجميع الأنشطة الاقتصادية، وذلك بالتطوير المستمر للأنظمة المعلوماتية في جميع القطاعات الاستراتيجية والتي تعتمد عليها الدول بشكل كبير والذي يشكل العمود الفقري الذي يقوم عليه الاقتصاد الدولي وذلك بالاستغلال الأمثل لوسائل تكنولوجيا الإعلام الآلي والاتصال والأنظمة الرقمية المتطورة.

وعلى غرار باقي دول العالم النامية التي تسعى إلى مواكبة التطور التكنولوجي واللحاق بركب الثورة الرقمية، تحاول الجزائر رسم خارطة طريق لمشروع تحولها الرقمي جذريا في شتى المجالات والقطاعات، وإدراجها ضمن قائمة أولوياتها التي تعمل على تحقيقها وتجسيدها على ارض الواقع، أي الانتقال من الخدمات التقليدية البدائية إلى نمط الخدمات الرقمية الحديثة لاختصار وتسهيل وتسريع الإجراءات والمعاملات الإدارية.

يسمح التحول إلى الرقمنة بتحويل العديد من العمليات التجارية الكلاسيكية إلى عمليات إلكترونية تستخدم فيها أنظمة المعلومات والبرامج الحاسوبية والأجهزة الذكية، وإنشاء نظم وأدوات رقمية لتسهيل إجراءات دخول وخروج السلع وفق المعايير العالمية للتجارة الدولية والتي تشكل موردًا رئيسيًا للدخل الوطني، حيث تساهم بشكل كبير في تنويع الاقتصاد وتوسيع نطاق التجارة الدولية، ولذلك فإن أي تحسين في كفاءة التجارة الخارجية يمثل إضافة جوهرية للقوة الاقتصادية للبلد .ومن هذا المنطلق، يأتي دور رقمنة قطاع الجمارك في تعزيز كفاءة التجارة الخارجية، حيث تعتبر الجمارك الجزء الأساسي في عملية الاستيراد والتصدير، حيث تتحكم في إجراءات فحص البضائع المستوردة والمصدرة والإجراءات الأمنية، والمعاملات المالية، وهو ما يتطلب تقنيات عالية الدقة والكفاءة لتنفيذ هذه العمليات .ومع التطور التكنولوجي السريع واستخدام تقنيات الرقمنة، يتم تسهيل ارتباط الجمارك مع العالم وتحسين معاملاتها التجارية، وبذلك تعزيز كفاءة التجارة الخارجية، حيث يتم تقليل الوقت اللازم لمعالجة الإجراءات الجمركية، كما تتم مراقبة البضائع المستوردة والمصدرة بشكل أكثر دقة وفعالية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة في مجال الجمارك، ولذلك سوف نقوم بتسليط الضوء على الأهمية الكبيرة لدور رقمنة قطاع الجمارك في تعزيز كفاءة التجارة الخارجية، والتأكيد على أنها تعد عنصرًا حاسمًا في تنمية الاقتصاد وتحسين الرفاهية الاجتماعية، كما سنتحدث أيضاً عن إنجازات الرقمنة في قطاع الجمارك وتحديات التحول إلى تكنولوجيا حديثة وطرق التغلب عليها، والآثار

التي تأتي عند تحسين كفاءة التجارة الخارجية باستخدام تقنيات الرقمية في قطاع الجمارك. ومن هنا يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما هو واقع رقمنة قطاع الجمارك الجزائرية؟ وما أهمية رقمنة القطاع في تعزيز كفاءة التجارة الخارجية؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة تساؤلات فرعية يمكن طرحها فيما يلي:

- هل أصبحت الرقمنة ضرورة حتمية؟
- ماهي مشاكل وتحديات قطاع الجمارك في الجزائر في المجال الرقمي؟
- كيف تساهم الرقمنة في تسهيل المعاملات الجمركية في الجزائر؟
- ماهي مختلف مجالات الرقمنة في قطاع الجمارك الجزائرية؟
- ما هو دور النظام المعلوماتي الجمركي الجديد في تسهيل العمليات الجمركية في ظل رقمنة قطاع الجمارك الجزائرية؟

**فرضيات الدراسة:**

كإجابة مبدئية عن الأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات الآتية:

- أصبحت الرقمنة ضرورة حتمية نظرا للتطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات وأهميتها لإقتصاديات الدول.
- لا تزال رقمنة قطاع الجمارك الجزائرية محدودة التطبيق في عملياتها الجمركية المختلفة.
- يمكن للنظام المعلوماتي الجمركي الجديد المساهمة بشكل كبير في تسهيل العمليات الجمركية وتعزيز كفاءة التجارة الخارجية الجزائرية.

**أسباب الدراسة:**

لقد تم اختيار هذا الموضوع بناء على عدة اعتبارات نذكرها فيما يلي:

- بغية معرفة دور رقمنة القطاع الجمركي في تعزيز كفاءة التجارة الخارجية في الجزائر.
- موضوع حديث ومواكب للتغيرات والتطورات الاقتصادية العالمية.
- التخصص الأكاديمي.

**أهمية الدراسة:**

نحاول من خلال هذه الدراسة إبراز كل من:

- الجوانب المتعلقة بالقطاع الجمركي.

- أهمية رقمنة الجمارك الجزائرية وإلزامية التوجه نحو هذا المفهوم.
- مشروع الجمارك الرقمية التي باشرتها الجمارك الجزائرية ودورها في تطور التجارة الخارجية.

**منهجية الدراسة:**

من اجل محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة ارتأينا اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، في الفصلين للتعريف بمتغيرات الدراسة من خلال تقديم اهم المفاهيم والجوانب المتعلقة بكل من رقمنة القطاع الجمركي وموضوع التجارة الخارجية.

أما في الجانب التطبيقي من خلال تعريف بالإدارة الجمركية الجزائرية وأهم المشاكل التي تواجهها، والحديث عن أهم المشاريع التي قامت بها في جانب الرقمنة ودور ذلك في تعزيز كفاءة التجارة الخارجية.

**تقسيمات الدراسة:**

من اجل دراسة الموضوع وتغطية كافة جوانبه تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

في الفصل الأول الذي قسم إلى أربعة مباحث تم التعرض على إطار مفاهيمي للرقمنة، كما تم التعرض إلى الحكومة الإلكترونية في المبحث الثاني، والى التجارة الخارجية وأدواتها السياسية في المبحث الثالث، وتعرضنا في المبحث الرابع إلى الجمارك الرقمية.

وفي الفصل الثاني الذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث فقد تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية قطاع الجمارك الجزائرية، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى التحول الرقمي في نظام الجمارك الجزائرية، أما بالنسبة للمبحث الثالث تطرقنا إلى النظام المعلوماتي الجمركي الجديد.

**صعوبات الدراسة:**

ككل باحث أثناء دراسته تواجهه صعوبات قد تكون مادية أو معنوية، واجهتنا صعوبات يمكن أن نعرضها لكم على النحو التالي:

- النقص الكبير في المراجع والشبه منعدم في مكتبة الكلية حول موضوع رقمنة الجمارك.
- النقص الفادح في البيانات المتاحة على مواقع المديريات والوزارات الجزائرية وتقادم البيانات المعروضة فيها مما يخلق نوع من انعدام الشفافية.

- عدم توفر معلومات مفيدة في المديرية الجهوية للجمارك الجزائرية في عنابة بخصوص موضوع الجمارك الرقمية، وأيضا صعوبة التنقل إلى مقر المديرية التي يبعد أكثر من 70 كم، كما تنقلنا إلى مقر المديرية على مدار 5 أيام متتالية وهذا لإتمام المعاملات الورقية فقط، ولم يتم توجيهنا إلى الجهة التي يمكن أن تفيدنا بالمعلومات الضرورية مثل مفتشية أقسام الجمارك الطارف حيث تتم التجارب على النظام المعلوماتي الجمركي الجديد.

# الفصل الأول: الرقمنة والتجارة الخارجية

**تمهيد:**

يتزايد الاهتمام في الوقت الحالي بالتحول إلى الرقمنة في جميع الميادين، حيث يهدف ذلك إلى توفير خدمات أفضل وأسرع وأكثر كفاءة للمواطنين والشركات، لذا فإن هذا النهج يجب أن يأخذ في الاعتبار أنه يمثل ثورة حقيقية، وهو ما يعني أن الأطراف الفاعلة يجب أن تكون على دراية بقواعد التعامل مع تقنيات الرقمنة وتطبيقها بشكل صحيح، لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- ❖ الإطار المفاهيمي للرقمنة.
- ❖ الحكومة الإلكترونية.
- ❖ ماهية التجارة الخارجية.
- ❖ الجمارك الرقمية.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة:

تشكل الرقمنة لغة العصر وأدائه وهي التقنية الأكثر استخداما في حياتنا وبالكاد لم يبقى شيئا إلا وغزته الرقمنة لقد غيرت نظرتنا إلى الكثير من أمور حياتنا وأعمالنا وتصرفاتنا بشكل كبير إنها تكاد تلغي كل حياتنا التقليدية وتفرض علينا نمط جديد من الحياة والمعاملات والأعمال والاتصالات تختلف تماما عما سار عليه البشر قبل بضع عقود لقد جعلت العالم في ثوب جديد في كل تعامله، قصرت في المسافات وفتحت أفاق جديدة اختصرت زمن الإنجازات في شتى الميادين.

### المطلب الأول: مفهوم الرقمنة:

يعتبر مصطلح الرقمنة جديدا نسبيا على مجتمعنا العرب، ظهر لمواكبة التكنولوجيا الرقمية، حيث تختلف وتتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح الرقمنة تبعا للسياق الذي يستخدم فيه والخصائص المراد إظهارها من عملية الرقمنة.

#### الفرع الأول: تعريف الرقمنة لغة

تدل مادة رقم في المعاجم اللغوية العربية على جملة من المعاني أهمها التعجيم والتبيان والكتابة والقلم والخط، ويقول ابن منظور" الرقم والترقيم تعجيم الكتاب، ورقم الكتاب يرقمه رقما أعجمه وبينه، وكتاب مرقوم، أي قد بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط وقوله عز وجل " كتاب مرقوم" كتاب مكتوب والمرقم القلم: ضرب مخطط من الوشي، ورقم الثوب يرقمه رقما ورقمه خطط.[1]

#### الفرع الثاني: تعريف الرقمنة اصطلاحا

عرفت الرقمنة على أنها عملية استنساخ راقية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية، ويواكب هذا العمل التقني عمل فكري مكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقمن وتختلف وتتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح الرقمنة تبعا للسياق الذي يستخدم فيه حيث يلاحظ أن الترقيم أو الرقمنة تعني:[2]

أ- **في مجال الحاسب الآلي:** تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.

ب- **في سياق نظم المعلومات:** تحويل النصوص المطبوعة مثل الكتب والصور سواء كانت صورا فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط... إلخ، و غيرها من المواد التقليدية من أشكالها التي يمكن أن تقرأ

[1] ميلودة حمدو، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المرفق العمومي –دراسة حالة بلدية أنقوسة ولاية ورقلة–، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021–2022، ص 10.

[2] المرجع نفسه، ص10.

بواسطة الإنسان أي تناظرية إلى الأشكال التي يقرأ فيها بواسطة الحاسب الآلي، أي إلى إشارات أو sincais binary ثنائية عن طريق scanning وذلك عن طريق استخدام أجهزة الماسح الضوئي الكاميرات الرقمية التي ينتج عنها أشكال يتم عرضها على شاشة الحاسب.

ت- ومن الناحية الإجرائية يمكن تعريف الرقمنة بأنها تحويل الملفات الورقية إلى ملفات رقمية مهما كانت هذه الملفات سواء كانت كتب مجلات رسائل كما لا يقتصر التحويل على الملفات الورقية بل يتعدى ذلك إلى العناصر الأخرى المتمثلة مثلا في المواد السمعية والبصرية، وذلك لأجل تسهيل معالجتها إلكترونيا، لأن التخزين الإلكتروني يحول كل المواد المذكورة آنفا إلى ثنائية رقمية، ما يقلص من حجم مساحة التخزين ويسهل عملية المعالجة والاسترجاع بدقة كبيرة وسرعة فائقة وذلك دون استعمال الوثائق الورقية الأصلية مما ساعد ويدعم حفظها ويبعدها عن أي شكل من أشكال التلف.[1]

[1] جمال عايدي، الرقمنة واثارها التنظيمية في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الموظفين، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16 العدد 01، جامعة الجلفة الجزائر، 2022، ص 561.

**المطلب الثاني: عناصر ونماذج الرقمنة**

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم عناصر الرقمنة ونماذجها الإلكترونية.

**الفرع الأول: عناصر الرقمنة:**

تتمثل عناصر الرقمنة فيما يلي:[1]

1) **الترميز الرقمي:** ويعتبر القاعدة الثنائية في مجال الرياضيات حيث يعمل على مسك المعلومة بأشكالها المختلفة (النصوص، الصورة، الصوت) ووضعها على الخط ليتقبلها جهاز الكومبيوتر أثناء عملية معالجتها على شكل نماذج خاضعة لإرادة الشخص المستخدم، من ثم إخراجها على شكل معاني جديدة مختلفة عما كانت عليه، وقد تعددت هذه الخدمة التقنية ليتم إرسال المعلومة رقميا واخضاعها للمعالجة الآلية أيضا.

2) **أنظمة التراسل الرقمي:** ونعني به أنظمة التراسل (الليزر، وصناعة الألياف البصرية والمضخات البصرية) التي تساعد على استعمال انظمة من درجة عالية من الذكاء، تمكن المشغل أو المستخدم لها من التحكم بها وصيانتها واستغلالها بالشكل الأمثل، إضافة لما تمتاز به من مستوى تأمين رفيع.

3) **شبكات النفاد الرقمي:** وهي شبكات تعتمد على الكوابل ومن أهمها جهاز (DLS) الذي يعتمد على تقنيات الترميز حيث يستخدم في أنظمة التلفزة عن طريق خط مشترك ذو جودة عالية، وجهاز المحمول (MODEM) وتعد كلمة MODEM اختصار لكلمتي Modulator و Demodulator وتعنيان بالعربية المعدل ومزيل التعديل ووظيفتها تتلخص بتحويل الإشارات الرقمية المعبرة عن الصوت المنقولة والتي تمثل مخرجات جهاز الإرسال الرقمي إلى إشارات تناظرية يمكن نقلها عبر الخطوط التلفزيونية السلكية، بحيث تسمح هذه التقنيات في عملية التبادل.

**أنظمة التحويل:** حيث تعتمد هذه الانظمة على آليات مراقبة جدوى عالية تؤمن التقارب بين المعلومة المرسلة والمعلومة المستقبلة، لما تمتاز به من سرعة كبيرة في تدفق المعلومات.

4) **شبكات الهاتف المحمول:** وتعرف بشبكات الجيل الثالث الذي يشهده القرن الحادي والعشرين، حيث تعتمد استخدام عملية ترميز أحادية لكل مكالمة وبسرعة عالية تصل إلى 2 ميغا بايت في الثانية.

[1] عبير الرحباني، الإعلام الرقمي الإلكتروني، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص52.

5) **تقنيات البث الإعلامي:** وهي المرحلة وصلت إليها التطورات في السنوات الأخيرة بدمج الشبكة العنكبوتية بشبكات الكوابل التلفزيونية وغيرها، لتحقيق الارسال الرقمي الذي يوفر خدمة التلفزة التفاعلية كنقل البرامج المتلفزة وتسجيلها رقميا وخدمة الفيديو.[1]

**الفرع الثاني: نماذج الرقمنة:**

هي نماذج إلكترونية تفاعلية تتاح عبر الأنترنت وتتيح إدخال البيانات بشكل تفصيلي (من قبل طرف المواطن مثلا) ومن ثم إرسالها للطرف الثاني (الوزارة مثلا) لتدخل إلى نظام ما يقوم بمعالجتها إلكترونياً.[2]

ويمكن تطبيق مفهوم النماذج الإلكترونية على العمليات النمطية بين الجهات الحكومية سواء كان ذلك على شكل نماذج مطبوعة بباركود يقرأ آلياً، أو ملفات إلكترونية ترسل بشكل آمن وتقرأ آليا.

**1) نظام الدفع الإلكتروني: (E-payments)**

هناك طرق عديدة للدفع على الإنترنت مثل: بطاقات الائتمان Pay Pal وغيرها، وفي مجال الحكومة الإلكترونية يمكن توظيف تلك الطرق وتطويرها للتوافق مع احتياجات القطاعات الحكومية، وقد قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بتطوير نظام سداد للمدفوعات لخدمة التعاملات المالية للحكومة الإلكترونية. [3]

**2) محركات البحث: (Search Engine )**

محركات البحث هي أدوات يمكن عن طريقها البحث في كامل الموقع واسترجاع المعلومات. وتعد محركات البحث من نماذج نظم الاسترجاع الحرة (غير المقيدة) والتي تعتمد على الكلمات المفتاحية للدلالة على موضوع البحث، ويمكن المحركات البحث أن تشمل جميع النصوص التي يحتويها الموقع، مما يوسع نطاق البحث ويزيد من كفاءة الاسترجاع.

وتختلف قدرات محركات البحث حيث تتدرج من البحث البسيط بالكلمات الدالة (المفتاحية) إلى البحث المتقدم بالروابط البولي آنية والمقيدات وغيرها من الخصائص، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اغلب المستفيدين غير معتادين على تلك التقنيات المتقدمة ولذلك لا يستخدمونها رغم أهميتها. [4]

---

[1] عبير الرحباني، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2] مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2011، ص ص361-362

[3] مرجع نفسه، ص ص361-362

[4] مرجع نفسه، ص ص361-362.

**3) واجهات المستخدم التفاعلية وتصميم الموقع:**

يلعب تصميم الموقع وواجهة الاستخدام دوراً كبيراً في نجاح الموقع، حيث تساعد المستفيد في الوصول المباشر والسريع إلى المعلومات المطلوبة، ومن أهم العوامل المتعلقة بتصميم الموقع وواجهة الاستخدام:[1]

أ-**المستفيدون:** وهم الهدف الأساسي لإنشاء الموقع لذلك يجب أن يتوافق التصميم مع. طبيعة المستفيدين (الفئة العمرية، فئة محددة أو مفتوح للجميع المعرفة بتقنيات الويب الصلاحيات).

**ب-جودة وسهولة التصميم والاستخدام:** التصميم هو أول ما يواجه المستفيد ومنه يأخذ الانطباع الأول والذي عادة ما يؤثر وبشدة على تقبل الموقع بشكل عام. ويشمل ذلك استخدام الألوان والصور والمساحات والكتل وغيرها.

**ت-التنظيم:** تنظيم المعلومات بشكل سهل من الأكبر إلى الأصغر وباستخدام القوائم مما يجعل الوصول مباشراً وسريعاً للمعلومات.

**ث-التشفير:**

-**التشفير المتماثل:** (يكون هناك مفتاح تشفير واحد يستخدم لدى المرسل والمستقبل في نفس الوقت) وهو غير آمن تماماً لأنه قد يقع في يد أحد آخر غير المرسل والمستقبل.

-**التشفير غير المتماثل:** ويعتمد على وجود مفتاحين أحدهما علني (عام) والآخر سري (خاص) يحتفظ الشخص دائماً بالمفتاح السري له وحده ولا يعطيه الأحد أبداً، أما المفتاح العلني فيعطيه لمن يريده أن يرسل له رسالة المفتاح العلني له القدرة على التشفير فقط وليس له القدرة على فك الرسالة بعد إرسالها، وبذلك لا يستطيع فك الرسالة إلا المفتاح السري (الخاص) الذي لا يملكه إلا صاحبه فقط. ولعلى أضرب مثالاً واقعياً يوضح المقصود: شخص يملك قفلاً ومفتاح ذلك القفل فيقوم بإرسال القفل فقط إلى شخص آخر ويحتفظ هو بالمفتاح عند ذلك يقوم الشخص الآخر بوضع ما يريد إرساله إلى الشخص الأول (صاحب القفل) في صندوق ويقوم بوضع القفل عليه في هذه الحالة المرسل يستطيع قفل القفل ولكن لا يستطيع فتحه بعد ذلك وعند وصول الصندوق إلى الشخص الأول يستخدم المفتاح الذي يملكه هو وحده لفتح الصندوق وإخراج ما به.[2]

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص ص361-362.

[2] مرجع نفسه، ص ص364-365.

**4-التوقيع الإلكتروني:**

وهو ليس توقيعاً بالمعنى المعروف بل عملية مصادقة من قبل شخص أو هيئة ما ويتم من خلالها التأكد من شيئين:[1]

1- ضمان أن الرسالة (وثيقة بيع أو شراء مثلاً) أرسلت من الشخص الحقيقي وليس من شخص آخر غيره. وهذا يتم عبر التشفير غير المتماثل كما أسلفنا شرحه.

2- ضمان أن الرسالة وصلت فعلاً بنفس الشكل الذي أرسله بها المرسل وصادق عليه، ويتم ذلك بواسطة عملية رياضية (لوغاريتم) تتم على الرسالة قبل الإرسال لتحديد جميع خواصها وتشمل كل صغيرة وكبيرة في الرسالة بحيث لو تغير أي شيء في الرسالة تتغير نتيجة العملية، هذه النتيجة تسمى الرسالة المركزة أو التوقيع الإلكتروني، ويرفق هذا التوقيع مع الرسالة عند إرسالها، وعند وصول الرسالة إلى الطرف الآخر يتم التحقق من سلامة محتوى الرسالة وخلوه من التزوير بنفس العملية الرياضية وعند تطابق النتيجة مع البيانات المخزنة في التوقيع يعرف أن الرسالة وصلت بنفس الشكل الذي أرسلت به دون تغيير.

**المطلب الثالث: أشكال وفوائد الرقمنة**

يقدم التحول الرقمي فوائد وأشكال عديدة ومتنوعة للطرفين سواء الحكومة أو القطاع الخاص وأيضا الحاصل، حيث يوفر الكثير من الجهد والمال بشكل كبير، كما أن له مميزات كبيرة في تحسين كفاءة العمل والتشغيل ويساعد في تحسين الجودة وتبسيط الاجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين.

**الفرع الأول: أشكال الرقمنة**

تأخذ الرقمنة عدة أشكال منها: [2]

**1) الرقمنة في شكل صورة:**

تمثل مساحة كبيرة من حيث الاستعمال في التخزين وتشمل كلا من الكتب والمخطوطات القديمة وخاصة في دراسة القيم الفنية لا النصية، وتشمل عدة نقاط تدعى بيكسل وهي فيما يلي:

- أحادي بايت لصورة ابيض وأسود.
- 8 بايت لصورة في مستوى رمادي.

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص ص364-365.

2 سهيلة مهري، المكتبة الرقمية في الجزائر -دراسة للواقع وتطلعات المستقبل-، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006 ص 84.

- 24 بايت أو أكثر لصورة ملونة.

**أ-أحادي بايت:**

في هذا النوع كل بيكسال pixel يمثل ببايت واحد وهو بذلك يفرض أحد هاتين القيمتين أبيض أو أسود، وهي طريقة جد اقتصادية من ناحية الحفظ، وهي سهلة التطبيق على الوثائق الحديثة وشديدة الوضوح، بينما تلقى صعوبة في التعامل مع الوثائق القديمة التي تعرضت للرطوبة والتلف، حيث أن الماسح الضوئي لا يعرف هذه الآثار ويمكن أن يعتبرها كنقط ويترجمها إلى الأسود.

**ب-المستوى رمادي:**

وهو نوع يتطلب مساحة أكبر على مستوى الذاكرة، وعدد البتات المستخدمة لترميز البيكسال كبير، هذه التقنية تسمح عكس النوع السابق بحفظ الوثائق القديمة جدا حيث استعملتها مكتبة الكونغرس في رقمنة أرصدتها التراثية القديمة.[1]

**ت-بالألوان:**

لديه نفس مبدأ النوع السابق ويختلف عليه في كون واحد بيكسل يقابله في الترميز ثلاثة ألوان أساسية هي الأحمر، الأخضر، الأزرق، كل لون من هذه الألوان الملفات كبيرة يرمز بعدد معين من البتات Les bits، ويؤخذ على هذا النوع أن حجم الملفات كبير جدا بالمقارنة مع النوعين السابقين، وعموماً فإن هذا النوع من الرقمنة له سلبيتان أساسيتان هما:[2]

- يقصي كل فرص البحث داخل النص.
- تحتل الملفات مساحة كبيرة على وسائط التخزين.

**2) الرقمنة في شكل نص:**

هذا النوع يتيح الفرصة للبحث داخل النص، فهو يسمح بالتعامل مباشرة مع الوثيقة الإلكترونية على أنها نص وللحصول على هذا النوع يتم استعمال برمجية التعرف الضوئي على الحروف انطلاقا من وثيقة مرقمنة في شكل صورة، حيث أن البرمجية تقوم بتحويل النقاط المكونة للصورة إلى رموز وعلامات وحروف، كما تسمح بالتعديل وتصحيح الأخطاء، فإن منتجي هذه البرمجيات قاموا بتطوير منتجاتهم، حيث أصبحت هذه البرمجيات مصحوبة بقواميس وأدوات التحليل النحوي، وهذا النوع يناسب الوثائق التي تضم عدد كبير من أسماء علمية وأشكال نحوية قديمة أو مكتوبة في لغات عديدة.

---

[1] سهيلة مهري، مرجع سبق ذكره، ص ص84-85.

[2] مرجع نفسه، ص ص84-85.

**3) الرقمنة في شكل اتجاهي:**

يوجد شكل ثالث للرقمنة وهو الرقمنة في شكل اتجاهي، وهي تقنية تعتمد على العرض باستعمال الحسابات الرياضية، وهي تستعمل خاصة في مجال الرسوم بمساعدة الحاسب الآلي. والتحول من الشكل الورقي إلى الشكل الاتجاهي عملية طويلة ومكلفة.

ويتواجد حاليا شكل للتقديم الاتجاهي وهو PDF وهي تقنية طورتها شركة Adobe عام 1993، وهي تهدف إلى نشر وتبادل المعلومات المقروءة إلكترونياً بشكل يحفظ للمادة التي يتم تبادلها الجوانب التالية: [1]

**أ-الدقة:** بحيث تحفظ تقنية PDF تنسيق الصفحة Page Layout الذي وضعه مصمم الوثيقة أصلا أثناء تصميمه لوثيقته وملفات PDF لا يتم إعادة تنسيقها من قبل القارئ عن طريق برنامج التصفح، فملف PDF بعد صورة رقمية للصفحة المطبوعة.

**ب-الحجم المضغوط:** ملفات PDF صغيرة الحجم، وذلك يساعد على نقلها بسرعة عبر الإنترنيت.

**ت-التوافقية:** يمكن قراءة ملف PDF من قبل أي مستخدم وعن طريق أي نظام غيل باستخدام برنامج Acrobat Reader المتوفر مجاناً على موقع Adobe، فصيغة PDF تعتمد نظام تشغيل معين.

**ث-جودة العرض والطباعة:** ملفات PDF تحفظ للمستخدم أعلى جودة عند قراءتها من الشاشة، كما أنها تسمح للقارئ بتكبير أجزاء من الصفحة، دون تأثر الحروف ودون تشويه لشكل الصفحة.

**الفرع الثاني: فوائد الرقمنة:**

للتحول الرقمي العديد من الفوائد الموجهة لتحسين الأداء وجودة الخدمات للجمهور والعملاء للمؤسسات العامة والخاصة وحتى الشركات نذكر منها:[2]

**1) الفوائد الاقتصادية**

- ❖ توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة إلكترونيا، وتوفير مصاريف مالية كبيرة كانت تصرف أثناء العمل بالحكومة الإلكترونية.
- ❖ مساندة برامج التطوير الاقتصادي، وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وبالتالي زيادة العائد الربحي.

[1] سهيلة مهري، مرجع سبق ذكره، ص86.

[2] مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013، ص 446.

- ❖ إتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات جديدة مقل إدخال البيانات وتشغيل وصيانة البنية التحتية وامن المعلومات.
- ❖ توحيد الجهود تحت بوابة إلكترونية واحدة، بدلا من تشتيت الجهود وازدواجية بعض الإجراءات في الحكومة التقليدية.
- ❖ فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات ولتبادل الداخلي للبيانات.

**2) الفوائد الإدارية**

- ❖ تنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي.
- ❖ القضاء على البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية.
- ❖ الشفافية في التعامل وإلغاء الواسطة والمحسوبية والمجاملة.
- ❖ اختصار الهرم الإداري التسلسلي الطويل الذي عادة ما يتبع في الحكومة التقليدية، والإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصارها.
- ❖ تنظيم قواعد عمل جديدة وبيئة عمل جديد مختلفة تماما عن بيئة الحكومة التقليدية.
- ❖ مفهوم إداري جديد يمثل العمل بروح الفريق الواحد وتوحيد الجهود.

**3) الفوائد الاجتماعية**

- ❖ إيجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات.
- ❖ تسهيل وسرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الإلكترونية الكثيرة كالبريد الإلكتروني.
- ❖ تفعيل الأنشطة الاجتماعية المختلفة عن طريق استخدام التطبيقات الإلكترونية الكثيرة.[1]

**المطلب الرابع: متطلبات تطبيق الرقمنة:**

نظرا لأهمية الرقمنة وسرعة التعامل بها جعلها أهم وسيلة في التعاملات الإدارية المختلفة وذلك في إطار تحويل الإدارة التقليدية إلى إدارة إلكترونية وذلك لما تحدثه من تسهيلات في تخزين البيانات وسهولة الرجوع إليها وتبادلها بين الإدارة والمستخدمين وبين الإدارات فيما بينها.

ولتطبيق الرقمنة لا بد من توفر متطلبات وهي:

[1] مريم خالص حسين، مرجع سبق ذكره ص 446.

**الفرع الأول: المتطلبات الإدارية**

لتطبيق الرقمنة على مستوى الإدارة لا بدو من توفر جملة من المتطلبات الإدارية التي سيتم توضيحها في النقاط التالية:[1]

**1) وضع استراتيجيات وخطط التأسيس:**

يعد التخطيط أولى العمليات الإدارية، حيث يتطلب وجود رؤية مستقبلية واضحة حول ما يسمى بمشروع الإدارة الإلكترونية، هذا الأخير الذي يتطلب تحديد مطلقاته وأبعاده والأهداف المرجوة منه، مع تحديد الأدوار التي يمكن أن يؤديها هذا المشروع بالنسبة للأفراد أو المنظمات أو للمجتمع ككل.

**2) القيادة والدعم الإداري:**

تعد القيادة الإدارية من أبرز العوامل التي من شأنها أن تساهم في تطبيق الإدارة الإلكترونية، وذلك لما لها من قدرة على توفير البيئة المناسبة للعمل، فوجود القيادات الواعية المتحمسة يؤدي إلى تطوير العلاقات بين المنظمات الإدارية المختلفة، إضافة إلى إيجاد الحلول اللازمة التحسين الخدمة الوظيفية. [2]

**3) متطلب الإصلاح الإداري:**

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية يتوجب إحداث تغيير أو ما يسمى بالإصلاح على المستوى الإداري، وذلك عن طريق إحداث وظائف إدارية جديدة تتلاءم مع هذا الأسلوب الإداري الحديث (خبير تأمين المعلومات، مشغل البرامج الإلكترونية) والتخلي عن بعض الوظائف الإدارية التقليدية.

**4) التثقيف التعليم والتوعية:**

إن الوعي بثقافة المنظمة وإدارة هذه الثقافة بطريقة كفؤة وفاعلة يساعد كثيراً في تخطيط وتطبيق نظم وأدوات الإدارة الإلكترونية، وعلى العكس من ذلك، يكون من نتائج غياب الوعي بثقافة المنظمة والفشل في التقاط القيم المحورية المشتركة للعاملين إلى تكريس الفجوة بين فريق تطوير مشروع الإدارة الإلكترونية والعاملين، وربما سيزيد من مقومات الأفراد لهذا التغيير الجذري الجديد، مما قد يؤدي إلى فشل المشروع.

حيث إن للثقافة دورا بارزا في نشر حتمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في مختلف المستويات باعتبارها مطلبا أساسيا للتحول نحو التكنولوجيا الجديدة، حيث يتطلب الأمر زيادة الوعي بضرورة تظافر الجهود،

[1] وهيبة حارش، سمير يوسف خوجة، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها في الإدارة الجزائرية، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، العدد 2، ديسمبر 2021، ص171.

[2] مرجع نفسه، ص171.

وتعزيز الاستعداد النفسي، إضافة إلى التعليم والتدريب من أجل مواجهة هذا التحول الجديد والتعامل مع التغيرات بشكل مناسب.[1]

**5) وضع الأطر التشريعية وتحديثها وفق المستجدات:**

إن القوانين الإدارية نشأت في بيئة تقليدية كانت مبنية على أساس الانتقال واللقاء المباشر بين العامل وطالب الخدمة وعليه فالتحول إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية يتطلب من قوانين جديدة تتماشى وهذا الأسلوب الإداري، حيث يشمل إصدار تشريعات تتعلق بالسرية والخصوصية للبيانات المتداولة على الشبكات والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.[2]

**6) تهيئة المنظمة للانتقال من نموذج الأعمال التقليدية إلى نموذج الأعمال الإلكترونية:**

إن نجاح عمل الإدارة الإلكترونية في توفير متطلبات العمل الإلكتروني يتوقف على صياغة وتطبيق مفاهيم جديدة ووسائل مبتكرة، تساهم جميعها في تهيئة المنظمة والعاملين فيها للانتقال إلى نموذج الأعمال الإلكترونية، أو كحد أدى إلى إضافة قنوات جديدة لتوزيع الخدمات والتسهيلات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنيت وأنماط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن تهيئة المنظمة إلكترونيا لا يمكن أن يتحقق من دون تغيير جوهري يتضمن أربعة مداخل متكاملة هي:[3]

- تطوير وتطبيق استراتيجية الأعمال الإلكترونية.
- تنمية الموارد الإلكترونية.
- ابتكار الثقافة الإلكترونية.
- استقطاب ورعاية صناع المعرفة.

**7) الهيكل التنظيمي:**[4]

- الانتقال من التنظيم العمودي إلى التنظيم المصفوفي أو المشروعي.
- الانتقال من الهيكل القائم على الوحدات الثابتة إلى الهيكل القائم على فرق العمل الجماعية.
- الانتقال من الوحدة التنظيمية الواحدة إلى وحدات تنظيمية مصغرة.
- الانتقال من التنظيم العمودي من الأعلى للأسفل إلى التنظيم الأفقي والتمكن من اليسار.

---

[1] سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص339.

[2] مرجع نفسه، ص393.

[3] وهيبة حارش، سمير يوسف خوجة، مرجع سبق ذكره، ص ص171-172.

[4] محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص57.

- الانتقال من الهيكل المحدد إلى هيكل غير محدد.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التحول إلى الإدارة الإلكترونية يستوجب استحداث جملة من التغييرات على مستوى الإدارة باعتبارها العقل المدبر في عمل كل منظمة، وعليه فالهياكل التنظيمية والوظائف الإدارية وحتى القوانين والتشريعات مرتبطة ارتباط وثيق بالمتغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية، لما لهذه الأخيرة من تأثير على المنظمة ككل.

**الفرع الثاني: المتطلبات البشرية والمالية**

**1) المتطلبات البشرية**

يعتبر العنصر البشري أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في أي مشروع وفي أي منظمة، فلذلك يعتبر ذو أهمية بالغة في تطبيق الإدارة الإلكترونية، حيث يعتبر هو المنشأ للإدارة الإلكترونية، فهو الذي اكتشفها ومن ثم طورها وسخرها لتحقق أهدافه التي يصبوا إليها، لذلك فإن الإدارة الإلكترونية من وإلى العنصر البشري. وتتمثل البنية التحتية البشرية للأعمال الإلكترونية في مجموعة الملكات العلمية والفنية والمهارة المؤهلة (How–Know) لتقديم الخدمات المرتبطة بالأعمال الإلكترونية سواء تلك المرتبطة بالبنية التحتية الصلبة (تأسيسات، توصيلات تشبيك، تصليحات، تطويرات لاحقة أو البنية التحتية الناعمة تقديم خدمات استشارات نماذج أعمال جديدة، برمجيات تطبيق... الخ.)[1]

ويذكر أن برامج الحكومة الإلكترونية هي برامج جديدة على الموظف وتحتاج إلى خبرات ومهارات غير متوفرة في الأجهزة الحكومية والتحول إلى نظم الحكومة الإلكترونية يغير تركيبة العمل داخل الجهاز الحكومي، حيث يظهر ويتزايد دور محترفي استخدام الكمبيوتر والأنترنت ويتراجع دور الموظف التقليدي، كما تظهر وظائف جديدة ربما لم تكن معروفة أبدا داخل بعض الأجهزة، وبالتالي فإن مكون التنمية البشرية وكفاءة العنصر البشري تلعب دورا حاسما في نجاح البرنامج، وهذا يؤكد ما ذكره في أن تطبيق الإدارة الإلكترونية يتطلب تغييرات جذرية في نوعية العناصر البشرية الملائمة لها وهذا يعني ضرورة إعادة النظر ينظم التعليم والتدريب لمواكبة متطلبات التحول الجديد بما في ذلك الخطط والبرامج والأساليب والمصادر التعليمية والتدريبية على كافة المستويات.

[1] رباب مكي، الرقمنة كألية لتطوير الإدارة العمومية، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021. ص27.

ومما سبق يمكن القول بأن توفير العناصر المؤهلة ومواصلة تدريبها وتنميتها باستمرار المواكبة التطور التكنولوجي بكافة أبعاده من أهم متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية.[1]

**2-المتطلبات المالية**

إن تطبيق الرقمنة من المستحيل التدرج في توفيرها، لأن هذه تقنية متشابكة ومتكاملة يجب تتوافر جميعها في وقت واحد، خاصة على صعيد المنظمة الواحدة.

ومنه يستوجب توافر مستوى مناسب من التمويل، بحيث يمكن التمويل من إجراء صيانة دورية وتدريب للكوادر والموظفين والحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمات ومواكبة أي تطور يحصل في إطار التكنولوجيا والإدارة الإلكترونية على مستوى العالم.[2]

تعتبر الموارد المالية من النقاط الحساسة من عمر أي مشروع، وبالأخص مشروعات التحويل الرقمي، ويمكن تقدير الاحتياجات المالية للمشروع بالنظر إلى نوعية الأهداف المسطرة والمرجو الوصول إليها وتحقيقها بحيث تتطلب عملية الرقمنة والدعم المالي القوي الذي يساعد في تنفيذ المشروع وتشغيله وهذا ما يستوجب توفير ميزانية كافية لاقتناء التجهيزات والوسائل الضرورية وصيانة الأجهزة والآلات ومختلف المشكلات المحتملة.[3]

**الفرع الثالث: المتطلبات التقنية والأمنية**

**1) المتطلبات التقنية**

تتمثل المتطلبات التقنية فيما يلي:[4]

**أ-التوجه الجاد نحو تطبيق الرقمنة:**

إن تشكيل معالم التوجه هو أمر حيوي ومهم لكل نشاط، فان مثل هذا التوجه أمر بالغ الأهمية نظراً لأنه تترتب عليه التزامات كثيرة، فهو يحتاج إلى الكثير من الجهد والمال وهو الذي يحدد مسار المشروع، وكلما ازداد هذا التوجه عمقاً واتساعاً انعكس ذلك على كل الخطوات وتحقيق متطلباته اللاحقة.

[1] رباب مكي، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] محمود القدوة، مرجع سبق ذكره، ص40.

[3] مليكة بوخاري، سمير يحياوي، متطلبات تطبيق الرقمنة ودورها في تحسين أداء الإدارة المحلية، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 03، جامعة البويرة، الجزائر، 2022، ص459.

[4] محمود القدوة، مرجع سبق ذكره، ص46.

**ب-تكوين البنية التحتية المعلوماتية:**

وتتمثل في مجموعة المكونات المادية والبشرية اللازمة لتطبيق المشروع ويعتمد ذلك بشكل أساس على ضرورة انسياب المعلومات وتوفير الأنظمة المعلوماتية الإدارية، وتهيئة باقي المتطلبات التقنية والبشرية من مبرمجين ومحللين ومهندسي نظم فضلا عن التدريب المستمر وكذلك أنظمة معالجة البيانات وكيفية المكاتب ونظام إدارة قواعد البيانات وأنظمة دعم القرارات وشبكات الربط الإلكتروني والخدمات السائدة الأخرى وغيرها.[1]

**ت-مرونة التنظيم لتحقيق هذه المتطلبات:**

وتحتاج كل هذه المتطلبات إلى تغيرات في الهيكل التنظيمي لتحقيقها مثل إعادة هندسة الوظائف والانتقال إلى التنظيم المصفوفي ليتم التوافق مع متطلبات العمل الإلكتروني وإعادة هيكلة وتصميم العمليات الأساسية وذلك من خلال الخطوات الأتية:[2]

- ❖ التعريف بالخدمات الحالية وما هي الوحدات التي تقدمه.
- ❖ توصيف كامل لجميع الخدمات التي يمكن أن تقدم إلكترونياً.
- ❖ تحديد العلاقات بين المنظمات مع المستوى الحكومي وإزالة التداخل فيها.
- ❖ تحديد المتطلبات المادية والبشرية للموارد الإلكترونية.
- ❖ توثيق تفاصيل الإجراءات الجديدة وإيصالها لكل الأطراف من منظمات ومستفيدين
- ❖ إدخال تغييرات في النسيج التقاني للمنظمة لاستيعاب العمل الإلكتروني ويكون التغيير تدريجياً وبطريقة تحد وتقلل من مقاومة التغيير.
- ❖ إجراء التغييرات التنظيمية اللازمة وتحديد الوظائف الجديدة التي تحتاجها هذه الإدارة وإلغاء الوظائف والعناوين الوظيفية التي لا تنسجم معها وتغيير وتدريب الموظفين على هذه الوظائف الجديدة وتغير رأس الاستقطاب والتعيين والإحلال وشروط التوظف ومعاييره نوعية الاختيارات اللازمة قبل التعيين ونمط امتحانات الاختبار ونظم الحوافز وتقويم الأداء وغيرها من أعمال الموارد البشرية في المنظمة.

[1] محمود القدوة، مرجع سبق ذكره، ص46.

[2] مرجع نفسه، 47.

**2) المتطلبات الأمنية**

وقد تمثل موضوع أمن المعلومات أساس من أسس الإدارة الإلكترونية لما له من أهمية كبيرة، فأصبح كل من يفكر بالتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، يعمد إلى البحث في السبل والوسائل التي تعمل على حماية وأمن المعلومات، وذلك لإمكانية اختراق البنية التحتية التقنية خاصة بعد انتشار شبكة الأنترنت التي أعطت عالم الجريمة أبعاد جديدة، فأصبح من الممكن ارتكاب جريمة اختلاس أو سرقة أو تزوير عن بعد، دون معرفة هوية الفاعل، مما أدى إلى تطور مفهوم أمن المعلومات ليشمل جميع الإجراءات الإدارية والفنية التي تتخذ لحماية الأجزاء المادية لمكونات البنية التحتية من أجهزة وشبكات ووسائل الاتصال وأقراص صلبة ومرنة وضوئية، وحماية الأجزاء غير المادية كالبرامج والتطبيقات والمعلومات من السرقة أو التوقف أو التلف المتعمد وغير المتعمد، أو التبديل أو التعديل أو الاختراق، أو مجرد الاطلاع دون تصريح لذلك يعتبر أمن وسلامة المعلومات من المتطلبات الهامة لتطبيق الإدارة الإلكترونية والذي يدعم ثقة المستخدمين في التعامل معها.[1]

[1] حيدر سلمان شاهين، الإدارة الإلكترونية وأثرها على جودة العمليات الإدارية المقدمة في وزارة الاقتصاد بغزة، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، فلسطين، 2021، ص ص30-31.

## المبحث الثاني: الحكومة الإلكترونية

تعتبر الحكومة الإلكترونية من التحديات التي تواجه دول العالم في الإدارة العامة، وتهدف إلى تحسين كفاءة تقديم الخدمات الإدارية، وضمان سرعة وسهولة الوصول إلى المعلومات والخدمات الحكومية من خلال الإنترنت وتحديداً من خلال توفير التعامل بين المواطنين والدوائر الإدارية الحكومية على الشبكة العالمية. وتعد الحكومة الإلكترونية من الأساليب الحديثة التي يتم بها تحسين جودة الحياة الاجتماعية والتقيد بالمعايير الدولية المتعلقة بالإدارة العامة والخدمات الحكومية.

### المطلب الأول: مفهوم الحكومة الإلكترونية:

إن تحول التطبيقات الحكومية إلى تطبيقات أطلق عليها الحكومة الإلكترونية حدث تكنولوجي بدأ مع إنشار الأنترنيت حيث تستخدم الحواسيب لتبسيط العمليات التي معقدة من قبل وأصبحت تتفاعل إلكترونيا.

هناك العديد من التعريفات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية ولكن ارتأيتنا تقديم التعريفات الشاملة المتعلقة بالموضوع وأهمها:

- **التعريف الأول:** إن مفهوم الحكومة الإلكترونية يعكس سعي الحكومات إلى إعادة ابتكار نفسها لكي تؤدي مهامها بشكل فاعل في الاقتصاد العالمي المتصل ببعضه البعض غير شبكة الاتصالات والحكومات وهي ليست سوى تحول جذري في الطرق التي تتبعها الحكومات لمباشرة أعمالها وذلك على نطاق لم يشهده منذ بداية العصر الصناعي.[1]
- **التعريف الثاني:** عرفت الحكومة الإلكترونية من خلال البنك الدولي بأنها مصطلح حديث يشير إلى اكتشاف طرق جديدة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفاعلية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات للمواطن.[2]
- **التعريف الثالث:** يقصد بالحكومة الإلكترونية استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في إنجاز المعاملات الإدارية، وتقديم الخدمات المرفقية والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية، ويطلق عليها أحيانا حكومة عصر المعلومات أو الإدارة بغير أوراق، أو الإدارة الإلكترونية، وهذا هو التعبير الأدق.

[1] سوسن زهير المهتدي، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 24.

[2] مرجع نفسه، ص25.

ويتم عن طريق شبكة المعلومات العالمية (الإنترنيت)، وشبكة المعلومات الداخلية (الإنترنيت) بقصد تحقيق أهداف معينة، أهمها تقديم الخدمات الإلكترونية إما ذلك بتفاعل بشري أو بإنجاز آلي.[1]

**المطلب الثاني: أسباب واستراتيجيات التوجه نحو الحكومة الإلكترونية**

هناك عدة أسباب عديدة حثت الحكومات إلى هذا التوجه من بينها أسباب سياسية واقتصادية وتكنولوجية وإدارية، كما أنها تستخدم استراتيجيات متعددة أيضا وهذا ما سنتطرق إليه.

**الفرع الأول: أسباب التوجه نحو الحكومة الإلكترونية**

ونذكر أربعة أسباب أساسية:

**1) الأسباب السياسية:**

وتجدر الإشارة هنا أن عملية التعامل في المجال الإلكتروني وحتى الذكاء الاصطناعي لدى العامة من المجتمع، بعدما كانت تختص به فئة قليلة من الباحثين والمختصين جعله مجال لتنافس السياسيين لكسب رضا الجمهور والذي أدى إلى بحثهم عن طرق اسهل لتقديم الخدمات للعامة ومما لاشك فيه أن هناك أسباب سياسية حفية لا تظهر للعلن ممثلة في جهات راعية وداعمة لأنماط التحول والتي لها أغراض اقتصادية أولا وفي الخفاء السيطرة والتبعية عن طريق دعم الدول النامية بصب أموال ضخمة لدعم مشاريع الحكومات الإلكترونية والذكية معا لفرض التبعية في كل المجالات وهذا ما يجعل التعامل بوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مجال صعب كون أن المعلومة بيد الدول المتطورة ولا يمكن الحصول عليها إلا بتقديم تنازلات عجلت بحدوث ما يسمى بالفجوة الرقمية ونتيجة لها حدثت فجوة تشريعية في تطبيقات الإدارة الإلكترونية لأن استعمالها يتم بدون دراسة قبلية من كل الاتجاهات. [2]

**2) الأسباب التكنولوجية:**

إن التطور الهائل في هذا المجال خاصة من جانب امن المعلومات أعطى الثقة للتعامل ببرامج تطور التكنولوجية من جانب الإدارة الإلكترونية وبدرجة أولى في المعاملات الإلكترونية للتجارة، وكذا المعاملات الإلكترونية الغير ربحية وتجدر الإشارة هنا، أن التعامل ممكنات التكنولوجيا جاء نتيجة تطور شبكات الأنترنت وانخفاض الأسعار والتنافس الشديد بين الشركات العملاقة لبيع المعلومة والحصول على

[1] صفوان المبيضين، الحكومة الإلكترونية النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص21.

[2] حميد خبال، شول بن شهرة، التحول إلى الحكومة الذكية–الفجوة بين التشريع والتطبيق، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 03، جامعة غرداية، الجزائر، 2021، ص 131.

برامج تسيير عالية الجودة عن طريق تشفير البيانات وهذا ما ساعد بسد فحوة انعدام الثقة بين الشركات الراعية والحكومات التي تود الحصول على التكنولوجيا والخروج من نمط تسيير الحكومات التقليدية.[1]

**3) الأسباب الاقتصادية:**

حيث ساهمت التكاليف المنخفضة للتكنولوجيا على قيام الحكومات باستغلالها كما أن التوجه نحوى المشاريع المشتركة من مختلف القطاعات أصبح مهما لتسهيل الأعمال ووضوح الرؤية في التسيير ومن بين الأسباب كذلك توفير المال والجهد على جميع الأطراف المتعاملة بالحكومة الإلكترونية وتوفير مصاريف مالية كبيرة كانت تصرف أثناء العمل بالتسيير القديم بالإضافة إلى مساندة برامج التطوير الاقتصادي وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين قطاع الحكومة والقطاع الخاص وبالتالي زيادة العائد الربحي للحكومة الإلكترونية دون أن ننسى السبب الرئيسي وهو فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات.[2]

**4) الأسباب الإدارية:**

**أ- سرعة الإنجاز:**

إن إنجاز المعاملة إلكترونيا لا يستغرق إلا دقائق معدودة مما يوفر الوقت الضائع في الانتقال إلى مقر الدائرة والبحث عن الموظف المختص وانتظار الدور ومن ثم قيام الموظف بالتحقق من توافر شروط الخدمة المطلوبة وإنجاز وإنجاز المعاملة يدويا ومثل هذا الإجراء قد يستغرق يوماً أو أسبوعا وفي بعض الأحيان يأخذ وقتا طويلا. [3]

**ب- زيادة الإتقان:**

إن الإنجاز الإلكتروني للخدمة يكون عادة أكثر دقة واتقاناً من اليدوي إضافة إلى أنه يخضع لرقابة أسهل وأدق من تلك التي تفرض على الموظف في أداء عملة في نظام الإدارة التقليدية وبذلك يمكن تقديم خدمات أفضل لمستحقيها واستغلالا أمثل لإمكانيات الحكومة من خلال اتباع أساليب الحكومة الإلكترونية.

[1] حميد خبال، شول بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[2] مرجع نفسه، ص 131.

[3] سوسن زهير المهتدي، مرجع سبق ذكره، ص38.

**ت- تبسيط الإجراءات:**

إن تطبيق الحكومة الإلكترونية قد يكون له دور رئيسي في القضاء على البيروقراطية ونتائجها السيئة المؤدية إلى إهدار الجهد والوقت بحيث يتم تقديم الخدمات من خلال عدد محدد من العمالة ذو قدرة وكفاءة عالية وبالتالي الوقت المستخدم في إنجاز المعاملة يقل خصوصاً مع عدم وجود مستويات إدارية متعددة لاتخاذ القرار بل ومن الممكن إنجاز المعاملة بخطوة واحدة تتم من خلال الدخول على الخط مع الحكومة عبر شبكة المعلومات بحيث يتم إنجاز المطلوب بسرعة وسهولة ووقت أقل وهذا بدورة يؤدي إلى تقليص النفقات خاصة بما يتعلق بأماكن الإدارات وأعداد العاملين.[1]

**ث-الشفافية الإدارية:**

عندما تتم المعاملات بطريقة إلكترونية دون اتصال مباشر بين صاحب الشأن والموظف المختص فلا يكون هناك مجال للرشوة أو تلاعب الموظفين وسوء معاملتهم للمعنيين (خصوصا عند إجراء بعض الخدمات التي لا تقتضي التعرف على صاحب أو طالب الخدمة) وهذا بدوره يعتبر مكافحة للفساد الوظيفي وجرائم العمل بالإضافة إلى أن الإنجاز الإلكتروني يتم أمام الجمهور مما يجعله أيسر تحقيقا لتجنبه المشاكل المحتملة من المواجهة المباشرة مع أصحاب الشأن وطالبي الخدمة خاصة من ذوي الوعي المنخفض من الناس.[2]

[1] سوسن زهير المهتدي، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] مرجع نفسه، ص 39-40.

**الشكل رقم (1-1): أهمية الحكومة الإلكترونية.**

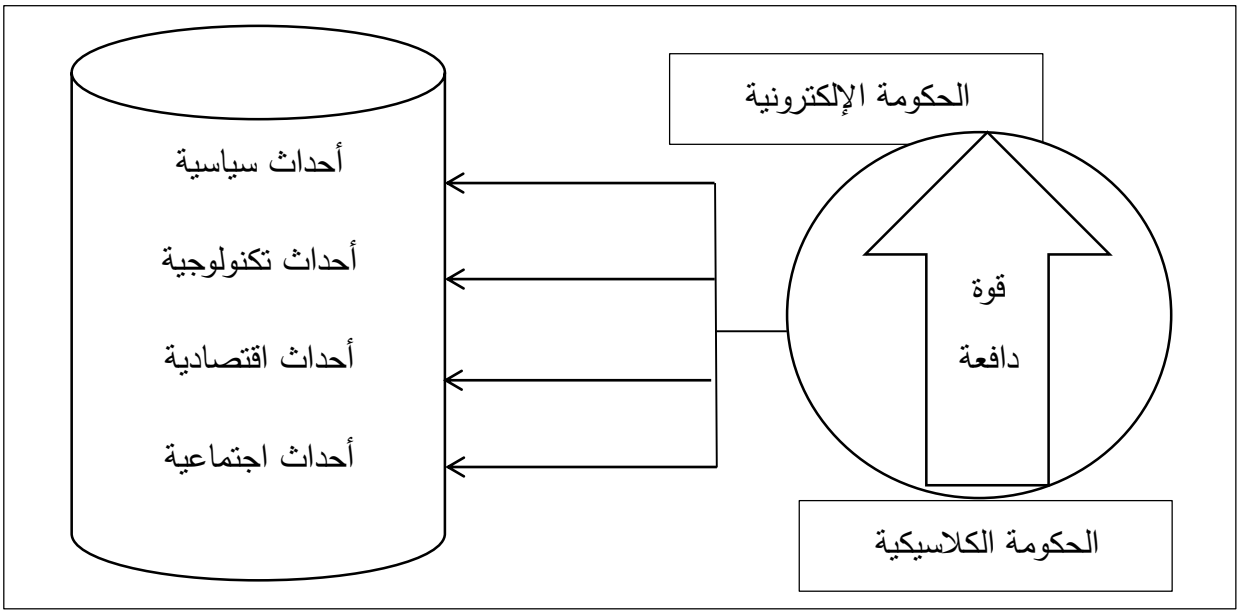


المصدر: سوسن زهير المهتدي، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 31.

## الفرع الثاني: استراتيجيات التحول إلى الحكومة الإلكترونية

تهدف الحكومة الإلكترونية إلى تقليص النفقات وزيادة درجة رضا المواطنين مع تقليل الإجراءات البيروقراطية في هذا الإطار، ولهذا يجب تبني استراتيجيات النجاح مشروع الحكومة الإلكترونية.

تتمثل أهمية الإطار الاستراتيجي في كونه دليلا لنمو الحكومة الإلكترونية وتتمحور حوله نقاط أساسية أهمها: الرؤية (التي تقدم إطارا يساعد على بلورة المستقبل)، والاستراتيجيات (وتساعد على التركيز على المسائل الأساسية المتوجب معالجتها)، والأهداف (تصف النتائج التي يجب تحقيقها من خلال برنامج عمل وطريقة التحقيق خلال فترة زمنية محددة)، والبرامج (تعمل على عددا من النقاط المحددة في الإطار الاستراتيجي)، والسياسات (هي البنيات الأساسية لتطوير نظام الحكومة الإلكترونية في ضوء مؤشرات الإنجاز أو الأداء التميز). ويمكن تحديد استراتيجيات أساسية ترشد وتوجه الأداء في جهود إقامة الحكومة الإلكترونية بطريقة مقبول، وتتمثل هذه الاستراتيجيات في التالي:[1]

[1] سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، الجزائر، 2009، ص320.

**1) سد الفجوة بين المهارات المطلوبة والمتاحة:**

تحتاج الحكومة الإلكترونية إلى مهارات إدارية وتواصلية وتكنولوجية وتنظيمية وتسويقية واقتصادية... الخ، كما أن المهارات المحتاج إليها متجددة ومتغيرة على الدوام، ولهذا العامل الاستراتيجي يجب التأكد على تنمية الموارد البشرية المحتاج إليها من الكفاءات المتاحة بالفعل وتأهيل قوى عاملة جديدة وتنمية المتوافر منها للقيام بمشروعات الحكومة الإلكترونية المتباينة والمتعددة، وفي هذا النطاق تعتبر مشروعات تدريب خريجي الجامعات على تكنولوجيا المعلومات، وإقامة نوادي تكنولوجيا المعلومات، والقرية الذكية الخ من المشروعات ذات طابع استراتيجي لسد الفجوة بين المهارات المطلوبة والمتاحة.

**2) سد الفجوة الشاسعة بين التوقعات وإدراك المواطنين:**

ان سد الفجوة الشاسعة بين توقعات الحكومة وإدراك المواطن العادي لخدمات الحكومة الإلكترونية، سوف تحدد برامج التوعية نحو تسويق المعلومات والخدمات المتاحة بالفعل والشفافية المطلوبة في مشاركة الجمهور من المواطنين ومؤسسات الأعمال في إدراك نقاط القوة والقصور والفرص الناجمة من الحكومة الإلكترونية والمخاطر التي تمثلها.[1]

**3) الوصول للمواطنين:**

الوصول للمواطنين المحتاجين للمعلومات والخدمات الحكومية بغض النظر عن قدراتهم في الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أمر يحتاج إلى إمكانية إمداد هذه الخدمات وإتاحتها عبر مراكز خدمة المجتمع مثل مكاتب البريد ونوادي رعاية الشباب ونوادي تكنولوجيا المعلومات وغيرها.

**4) التحول في الخدمات:**

تتمثل هذه الخطوة في التحول من الخدمات الموجهة بالبرامج الفردية لخدمة متكاملة تقدمها الحكومة الإلكترونية، حيث أن رؤى الحكومة الإلكترونية تعتبر رؤى متكاملة لإتاحة المعلومات والخدمات الحكومية وتقديمها في الوقت المناسب. ويستدعي ذلك إحداث تغييرات جوهرية وتحويلية في الأنشطة والعمليات التي لا يراها المستخدمون، حيث أنها تعتبر غير مرئية وتتم في الدوائر الحكومية المقدمة لمعلوماتها وخدماتها. وتشتمل هذه الأنشطة والعمليات على كارو من الإجراءات وتدفق العمل المرتبط بالأساليب الإدارية المختلفة والمتنوعة[2].

[1] سحر قدوري الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص320-321.

[2] مرجع نفسه، ص321.

**5) التحول للديناميكية والتفاعل في الأداء:**

إن التحول من العمل الساكن إلى العمل الديناميكي النشط يرتبط بتفاعل المستخدمين مع الموقع المحدد للحكومة الإلكترونية بطريقة نشطة وإيجابية بحيث تتم التفاعلات ومأل النماذج وتسديد الرسوم وغير ذلك بطرق افتراضية على الشبكة، حتى الحصول على المعلومات أو الخدمات المطلوبة.

**6) إتاحة الخدمات من خلال مواقع مكرسة لذلك:**

توفير الخدمات من خلال مواقع الحكومة الإلكترونية وإيجاد حلول للمشكلات والأمور الخاصة بالخصوصية ومشاركة البيانات يتطلب ذلك تكامل عمليات وإجراءات أعمال جديدة ووسائل لحماية الخصوصية والسرية وضمان أعلى مستويات الأمن والجودة بالإضافة إلى حماية الملكية وتوفير الخدمة الحكومية بسهولة وكفاءة وفعالية.[1]

**7) وضع خريطة واضحة:**

طبقا لما ذكرته الجمعية الوطنية مديري مصادر المعلومات الأمريكية( NASIRE) فإن السنوات القادمة ستشهد تنامي استخدام المواطن للأنترنت لبناء عالقات شخصية مشينة مع الحكومة، حيث ستولى الحكومات تقديم خدمات مفصلة عن مقاسات المواطنين وتجعل هذه الخدمات مناحة الوصول إلى الجماهير على نطاق واسع، وستقدم الحكومة الإلكترونية نطاقاً واسعاً من الخد لدراسة أعدتها مات وفق أسلوب الحزمة، وليس الخدمات المتفاوتة والمجزأة إلى أنه وطبقاً جامعة (Brown) أمريكية، لن تكون هذه التطلعات قابلة للتحقيق إلى في حالة تطوير المواقع الشبكية وتثوير إمكانياتها من خلال الاستثمار الأمثل للتقنيات الراقية بحيث يستطيع الجمهور الوصول إليها والانتفاع من خدماتها إلى أقصى حد ممكن[2].

**8) الدعم والمساندة المطلوبة:**

العمل على دعم ومساندة جهود ومتطلبات الحكومة الإلكترونية من خلال توفير أدلة إرشادية ونماذج أعمال مبتكرة ومعلومات مفصلة وبرامج توعية وتدريب مختلفة.[3]

---

[1] سحر قدوري الرفاعي مرجع سبق ذكره، ص 321.

[2] صفوان المبيضين، مرجع سبق ذكره، ص ص74-75.

[3] مرجع نفسه، ص 321.

**المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه بناء الحكومة الإلكترونية**

للحكومة الإلكترونية والعالم الإلكتروني بشكل عام عدة أبعاد أساسية، ويجلب كل بعد مجموعة من القيود ومواطن الضعف التي تحد من تحقيق الحكومة الإلكترونية وتتضمن القيود:

**الفرع الأول: البعد السياسي:**[1]

- محدودية الميزانية المخصصة.
- غياب قانون المعاملات الإلكترونية.
- بطء عملية اتخاذ القرارات.
- عمليات الإصلاح والاندماج.
- البيروقراطية.
- قصر فترة المسؤولين المختارين شعبيا.

**الفرع الثاني: البعد الاجتماعي:**[2]

- ضعف المستوى التعليمي والثقافي، تواضع الثقافة المعلوماتية والتفاعل الإلكتروني.
- النقص في المهارات الضرورية لتقنية المعلومات والاتصالات، ضعف القطاع الخاص والأهل.
- مدى قبول المواطنين لنماذج الحصول على الخدمة بشكل ذاتي (الخدمة الذاتية).
- الخصوصية وسرية المعلومات.

**الفرع الثالث: البعد الاقتصادي:**[3]

- شح الميزانية.
- تواضع البنية التحتية للاستثمار.
- الفساد الإداري.

**الفرع الرابع: البعد التقني:**

- النقص في المهارات المتخصصة في مجال التقنية والاتصالات.
- ارتفاع تكلفة استخدام الشبكة الدولية للمعلومات.
- غياب المعايير الخاصة بالاتصالات واستخدام المعلومات.

---

[1] عز الدين دراعو، إستراتيجية إقامة حكومة إلكترونية في الجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 01، العدد 01، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 537.

[2] مرجع نفسه، ص ص537-538.

[3] مرجع نفسه، ص538.

- البرمجيات الحاسوبية والاعتماد على التقنية.
- ويجب الأخذ بالاعتبار العوامل التالية عند التفكير في مخاطر تنفيذ الحكومة الإلكترونية وحلولها.
- مستوى الثقة بالحكومة ومعاملاتها.
- أهمية الشكل الرسمي للحكومة (مركزية أو اللامركزية) .
- البنية الاقتصادية (التعليم الزراعة الصناعة، الخدمات).[1]

[1] عز الدين دراعو مرجع سبق ذكره، ص 538.

## المبحث الثالث: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والنهوض بها أولوية كل الدول، سواء المتقدمة أو النامية، والتي تقوم بالاعتماد على سياسات وأدوات للتحكم في التجارة الخارجية وتسييرها وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

### المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول. وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك.[1]

وتُعبر التجارة الخارجية عن تبادل السلع والخدمات بين الدول، أو عن مجموع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الدول وتتضمن الصادرات والمستوردات فالصادرات هي جميع البضائع المصدرة من الدولة إلى الخارج، أما المستوردات فهي إجمالي السلع والبضائع التي تجلب إلى الدولة من الخارج.[2]

### المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

لا شك أن هناك دوراً كبيراً للتجارة الخارجية على مستوى الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي ويعتبر مستوى أو معدل التجارة الخارجية للدولة مؤشرا للنمو الاقتصادي فيها والذي ينعكس بدوره على النواحي الاجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة.

وتختلف التجارة الدولية بين الدول من حيث الحجم الذي يعتمد على القدرة الإنتاجية للدولة وحجم الاستهلاك ومدى الانفتاح أو الانغلاق الذي تتبعه الدولة في عمليات التبادل التجاري ناهيك عن حجم الدولة من الناحية السكانية وامتلاكها لمقومات التجارة وخصوصا العنصر التكنولوجي.

إن الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول المستوردة ويترتب على تلك العملية التبادلية فوائد يتم من خلالها ظهور الأهمية الاقتصادية والتي يترتب عليها فيما بعد أهمية اجتماعية وثقافية وسياسية في المجتمعات، ولعل أبرز تلك الأهمية تتلخص في قدرتها على إيجاد أو توفير ما يلي: [3]

[1] عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص9.

[2] خالد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص9.

[3] عطا الله علي الزبون، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- لا شك أن العمليات التجارية التي تتم بين الدول تعمل على تحريك رأس المال والنقود التي تحتاجها عمليات البيع والشراء بين الدول وهذا يوجد الكثير من الأرباح وإلا لتوقفت العملية التجارية لعدم جدواها الاقتصادية في حالة الخسارة ومن ذلك نستطيع القول إن التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي.

- وقد تزايدت الأرباح والأموال المحصلة من التجارة الخارجية بسبب زيادة الطلب على السلع بجميع أنواعها الضرورية والكمالية وخصوصا مع ظهور سلع جديدة أغلبها من السلع الإلكترونية والاتصالات والتي أصبحت لا تعرف حدوداً أو وطناً كما أنها دخلت منطقة السلع الضرورية لكل فرد في المجتمع.

- تعد التجارة الخارجية مصدراً أساسياً في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار كما أن السيولة النقدية تزيد من القدرة لائتمانية للفرد والدولة على حد سواء فمن المعروف أنه كلما زادت السيولة زادت القدرة الائتمانية للفرد والمؤسسة والدولة. وأصبحت المتاجرة في النقود في الأسواق المالية من أكبر التجارات التي يتعامل فيها الأفراد والمؤسسات والأفراد خصوصا مع ما يعرف بالمشتقات المالية والتي سهلت الحصول على السيولة النقدية وسرعة تداولها.

- يعمل الاقتصاد الوطني ضمن مجموعة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية والاستهلاكية على مستوى الفرد والمجتمع مما يجعله بحاجة إلى مصادر لتنشيط تلك الأنشطة أو المكونات وتعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية أو الاستهلاكية والخدماتية ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير للسلع من مواد أولية أو مصنعة أو مواد أولية أو استيرادها.

- ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية أو الخدمات التي تحتاج إليها الدولة أو ما يسمى بالإنفاق الجاري، فمن خلال عوائد الصادرات يمكن الإنفاق على المشاريع الاستثمارية.

ويتضح مما سبق، مدى أهمية التجارة الدولية لدول العالم فهي التي توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محلياً، أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبياً من تكلفة إنتاجها محلياً، ولذا فإن التجارة الدولية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات، ومن ثم تسهم في زيادة مستوى رفاهية دول العالم.[1]

[1] عطا الله علي الزبون مرجع سيق ذكره، ص13.

وتنشأ أهمية التجارة الدولية من حاجة دول العالم إلى الحصول على سلع وخدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك إلى:[1]

- عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محلياً بسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا.

- اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخلياً لكن بتكاليف مرتفعة نسبياً بالمقارنة بالدول الأخرى، لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محليا واستيرادها من الخارج.

كما أن الدول النامية مثل مصر والهند وغيرها لا تستطيع إنتاج سوى عدد قليل من السلع والخدمات محلياً وتعتمد بدرجة أكبر على العالم الخارجي في معظم احتياجاتها وخاصة من السلع الإنتاجية، التي لا يمكن إنتاجها محلياً مثل الآلات والمعدات والسيارات، لذا تستوردها من الخارج مقابل تصديرها مواد خام أولية وبصفة عامة فإن الاعتماد المتبادل بين دول العالم اتجه نحو التزايد على مدى السنوات الماضية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ويقاس ذلك بالنمو السريع في حجم التجارة الدولية على المستوى العالمي.[2]

يلاحظ مما سبق، مدي أهمية التجارة الدولية بالنسبة لأي دولة في العالم، سواء كانت متقدمة أو متخلفة، رأسمالية أو اشتراكية كبيرة أو صغيرة الحجم؛ نظراً لأن دول العالم أصبح كلاً مترابطاً لا تستطيع دولة ما أن تعيش فيه منعزلة عن باقي دول العالم، لا تؤثر فيهم أو تتأثر بهم، فبعض الدول يحتاج إلي البعض الآخر، كما لا تستطيع دولة ما أن تطبق سياسة الاكتفاء الذاتي طالما أنها تسعي إلي تحقيق التقدم الاقتصادي. والذي يتحقق من خلال الاعتماد المتبادل بين دول العالم عن طريق التجارة الدولية.[3]

[1] محمد عزت محمد غلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013، ص9.

[2] مرجع نفسه، ص9.

[3] مرجع نفسه، ص10.

**المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية**

سنتطرق في هذا المطلب إلى سياسات التجارة الخارجية ومفهومها والموضحة كالآتي:

**الفرع الأول: مفهوم وأهداف سياسة التجارة الخارجية**

**1) مفهوم السياسة التجارية الخارجية:**

يقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة. فإذا كانت السياسة هي فن الاختيار بين البدائل المتاحة والممكنة، فإن السياسة التجارية تمثل اختيار البلد في علاقاته التجارية مع الخارج الحرية أم الحماية، ويعبر عن ذلك بإصدار التشريعات والقوانين واتخاذ الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.[1]

ويقصد بالسياسة التجارية أيضا مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول.

من خلال التعريفين السابقين يتضح بأن السياسة التجارية هي:[2]

- مجموعة القرارات والإجراءات والتشريعات التي تتخذها أي دولة.
- تسن هذه التشريعات لتنظيم العلاقات الاقتصادية لأي دولة مع باقي دول العالم.
- السياسة التجارية شاملة لكل التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار.
- تتخذ هذه الإجراءات بهدف دفع أو إعاقة استيراد أو تصدير السلع والخدمات.

**2) أهداف السياسة التجارية الخارجية:**

إن تطبيق الدول لأي سياسة تجارية هو بالأساس من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف والقرارات والتي تكون ذات صيغ اقتصادية، اجتماعية، وأخرى سياسية واستراتيجية.

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص197.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص111.

ويمكن إبراز هذه الأهداف كما يلي: [1]

أ- **الأهداف الاقتصادية:** وتتلخص في:

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الحاضنة لنموها وتطورها.
- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن.
- زيادة الموارد المالية للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة لها.
- حماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية، كالتضخم والانكماش وغير ذلك.
- حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق التي قد تتبعها بعض الدول.

ب- **الأهداف الاجتماعية:** وتتمثل فيما يلي: [2]

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كالمزارعين والمنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للمجتمع.
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع.
- العمل على حماية الصحة العامة للمجتمع من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول والسجائر.

ت- **الأهداف السياسية والاستراتيجية:** ولعل أبرزها ما يلي:[3]

- توفير أكبر قدر من الاستقلال، وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛
- تأمين الاكتفاء الذاتي، وخصوصا الأمن الغذائي.
- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الاستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات والحروب.

---

[1] فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2014، ص16.

[2] مرجع نفسه، ص16.

[3] مرجع نفسه، ص16.

**الفرع الثاني: أنواع السياسة التجارية الخارجية**

إن قواعد وإجراءات سياسة التجارة الخارجية قائمة على قاعدتين وهما الاستيراد والتصدير، فالدولة قد تتبع انطلاقا لاختلاف النظم الاقتصادية ولأهداف معينة استراتيجيات تقوم على إثرها بفتح أسواقها للمبادلات الدولية مطبقة بذلك قواعد المبادلات الحرة، أو تضييق الخناق على هذه المبادلات وغلق حدودها مطبقة قواعد حماية التجارة، ومنه نميز نوعين أساسيين من سياسة التجارة الخارجية:

**1) سياسة حرية التجارة الخارجية:**

يقوم نظام الحرية الاقتصادية والتجارية على نظريات آدم سميث وأتباعه من الاقتصاديين الكلاسيكيين أو التقليديين أمثال ريكاردو، استوارت ميل، برفعهم شعار «دعه يعمل»، باعتبار الفرد هو المنظم الرئيسي للعملية التجارية ورفعوا شعار «دعه يمر»، عن طريق التخفيض أو الإلغاء الكلي للتعريفة الجمركية، وتعرف هذه السياسة بأنها السياسة التي تتبعها الدولة أو الحكومة عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى، ويستند هذا المذهب إلى العديد من الحجج منها:[1]

- إن التحرير لا يساهم فقط في النمو الاقتصادي ولكنها تعمل على تحقيق السلام والأمن في العالم من خلال إحلال المنافسة التجارية بدلا من الصراعات العسكرية.
- تطبيق الإجراءات التجارية المقيدة لانتقال السلع مثل الرسوم الجمركية أو غير الجمركية سيؤدي إلى نقص الرفاهية الاقتصادية للدولة، والعكس صحيح في حالة التحرير.
- تحرير التجارة الخارجية يجعل السلع والخدمات أرخص بالنسبة للمستهلكين مما يزيد القدرة الشرائية.
- الحرية تساعد على الإنتاج الوفير حيث أن الدولة تتمتع بميزة تنافسية في إنتاج سلعة ما يفوق احتياجاتها فتقوم بالمبادلة مع دولة أخرى تحصل منها على السلع التي تحتاجها.
- تخفيض معدلات البطالة بدرجة أفضل من سياسة الحماية لأنها تساعد على الاستفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول المتقدمة.
- الحرية تودي إلى تعظيم الصادرات في إطار إتباع استراتيجية الإشباع من أجل التصدير ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي.

[1] نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص38.

- التخصص في الإنتاج: تؤدي الحرية إلى تخصص كل دولة في إنتاج السلع المناسبة لظروفها الطبيعية والتاريخية بتكاليف منخفضة وبالتالي يزداد الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم مما يعود بالنفع على كل الدول.

- تخفيض أسعار السلع الدولية: تساهم الحرية في مضاعفة الحجم الكلي للسلع الدولية مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها بحكم الوفرة.

- الحرية تشجع التقدم التكنولوجي حيث أن وجود المنافسة وتحسن النوعية يؤدي إلى التقدم التكنولوجي من أجل البقاء في السوق. [1]

**2) سياسة حماية التجارة الخارجية:**

تسمى أيضا بمفهوم سياسة تقييد التجارة الدولية، وقد ظهرت في نفس الوقت الذي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة حيث أن أنصارها أصبحوا يرون ضرورة تقييد التبادل مع الخارج لا سيما استيراد السلع الأجنبية قصد حماية السلع الوطنية من المنافسة الخارجية.

هذه السياسة تعرف على أنها حماية البلد لمنتجيه المحليين من المنافسة الأجنبية، فتنفذ عن طريق تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها وسوقها المحلية من المنافسة الأجنبية.[2]

أهم ما تعتمد عليه الدولة في هذه السياسة هو فرض الرسوم الجمركية على الواردات، إضافة إلى وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية.

كما أن لأنصار حماية التجارة حججهم التي نوجزها فيما يلي:[3]

**أ- الحجج الاقتصادية:**

- الحماية تؤدي إلى معالجة البطالة بفعل الحماية التي توفرها الدولة لصناعتها ضد المنافسة الأجنبية التي تهدد بالإفلاس، وبالتالي تسريح العمال.

**ب- الحجج غير الاقتصادية:**

- حماية أمن الدولة.
- المحافظة على الطابع الوطني.

---

[1] نعيمة زيرمي، مرجع سبق ذكره، ص38.

[2] مرجع نفسه، ص39.

[3] مرجع نفسه، ص39.

- الحماية تجعل الدول تقيد علاقاتها التجارية مع الخارج حتى تحافظ على تقاليد شعبها الفكرية والاجتماعية والهوية الوطنية.

- الاستقلالية: تساهم الحماية في استقلال الاقتصاد الوطني، فمثلا في حال حدوث أزمات لا تجد الدولة نفسها متأثرة بالاقتصاد العالمي.[1]

**3) العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية**

تتأثر سياسات التجارة الخارجية بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر أهمها وهي:[2]

**أ- مستوى التنمية الاقتصادية:**

يعد مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة، فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة الخارجية تتسم بمرونة عالية نظرا لتوصله إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمها.

**ب- الأوضاع الاقتصادية السائدة:**

تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كما يلي:[3]

- **على مستوى الاقتصاد المحلي:** إن ارتفاع الصناعة المحلية مثلا واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسطية والمواد الخام، يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية إضافة إلى أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما في مختلف المنتجات عند تحديدها من حيث الكم، خاصة في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق. أيضا فإن الحالة الاقتصادية العامة كالتضخم أو الركود والبطالة لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلاً قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.

[1] نعيمة زيرمي، مرجع سيق ذكره، ص39.

[2] مرجع نفسه، ص40.

[3] مرجع نفسه، ص40.

- **على المستوى الدولي:** إن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شانه تشجيع الدولة على اتباع سياسة تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات من جهة وضغط استهلاكها المحلي من جهة أخرى.[1]

**المطلب الرابع: أدوات سياسة التجارة الخارجية**

ان اتخاذ أي دولة لأي سياسة تجارية يعني بالأساس اعتماد مجموعة من الأساليب والأدوات التي من شأنها تنظيم تجارتها الخارجية، ويمكن إجمالها فيما يلي:[2]

**الفرع الأول: الضرائب والرسوم الجمركية:**

تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضرائب تفرضها الدولة على السلع العابرة لحدودها، صادرات كانت أم واردات، ويمكن التمييز بين أنواع الرسوم الجمركية على أساس كيفية تقديرها، أو على أساس الهدف من فرضها كما يلي:

**1) على أساس كيفية التقدير:**

يمكن أن تميز على هذا الأساس بين أربعة أنواع من الرسوم الجمركية، رسوم قيمية رسوم نوعية ورسوم مركبة، وأخيرا رسوم اسمية.

أ- **الرسوم القيمية:** تفرض على أساس نسبة مئوية من قيمة الواردات، حيث تفرض بنسبة ثابتة على جميع السلع المستوردة بدون تمييز، وهنا يكون تأثيره كمي، أي تؤثر على الحجم الكلي للواردات. وإما أن تفرض على البعض الآخر، حيث يكون تأثيرها جامعا بين التأثير الكمي على حجم الواردات والتأثير النوعي على مكونات هذه الواردات.

**ب- الرسوم النوعية:** تفرض على أساس عدد أو وزن أو كيل السلعة المستوردة حيث يمكن ترجمة الرسم إلى قيمة. ومن صعوبات هذا النوع من الرسوم (قيمية أو نوعية) ما يتعلق بمعرفة القيمة ذاتها بشكل دقيق، ما هي القيمة التي تؤخذ بعين الاعتبار، هل القيمة الفعلية؟ وفي أي سوق؟ أم أن تؤخذ تكلفة الإنتاج بعين الاعتبار؟ وبأي تاريخ؟ كما يؤخذ على الرسوم النوعية صعوبات تتعلق بتفاوت درجات السلعة الواحدة، فقد يكون الرسم النوعي ثقيلا على السلع المنحطة، وخفيفا على السلع الراقية، فضلا عن تعذر تطبيقها على السلع ذات القيمة الفنية.[3]

[1] نعيمة زيمري، مرجع نفسه، ص 40.

[2] فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

[3] مرجع نفسه، ص21.

**ت- الرسوم المركبة:** فهي تتضمن رسما قيميا معينا، يضاف إلى رسم نوعي بغرض التمييز بين أنواع السلعة الواحدة.

**ث- الرسوم الإسمية:** وتهدف إلى إبقاء أسعار السلع شبه ثابتة، فإذا ارتفعت أسعار السلع في الأسواق الخارجية، خفض الرسم، أما إذا انخفضت أثمانها في الخارج رفعت الضريبة.

**2) على أساس الهدف من فرضها:** [1]

حيث يمكن أن نميز بين نوعين من الرسوم وهي رسوم مالية، ورسوم حمائية:

أ- **الرسوم المالية:** تفرض هذه الرسوم لزيادة إيرادات الدولة، حيث تحقق عائدات ضريبية هامة تعود بالنفع على الدولة وتزيد من إيراداتها المالية وتنطبق على رسوم التصدير ورسوم الاستيراد أيضا.

ب- **الرسوم الحمائية:** فهي تفرض باعتبارها أداة للحد من المنافسة الخارجية. وإذا كان من الصعب التمييز بدقة بين هذين النوعين من الرسوم، نظرا لكون كل منهما يلعب دورا مزدوجا من تغذية الخزينة بموارد مالية، بالإضافة إلى حماية الأسواق المحلية. فيمكن اعتبار الرسم ماليا إذا كانت الصناعة الوطنية تقوم بإنتاج نفس النوع من السلع المستوردة، وتخضع لرسم يعادل الرسم المفروض على تلك السلع المستوردة أو أن مثل هذه الصناعة المحلية لم يكن موجودا أصلا .أما ما عدا ذلك من حالات فيعتبر الرسم عندها من رسوم الحماية. غير أن الغرض المالي قد يتعارض مع الغرض الاقتصادي، لا سيما عندما يكون الرسم مرتفعا، فهو يؤدي إلى انخفاض الحصيلة المالية للدولة نتيجة انخفاض الواردات وخاصة إذا كان الطلب المحلي على السلعة مرنا.[2]

**الفرع الثاني: الإعانات والدعم:**

ويقصد بها كافة أساليب المساعدة التي تقدمها الدولة للمنتج المحلي لتحسين مستوى تنافسيته على المستوى الدولي، وقد تكون هذه المساعدات أو الإعانات إما نقدية أو عينية، وقد نجد مثل هذه الأنواع من الدعم خاصة بالنسبة للدول النامية أو تلك السائرة في طريق النمو، والتي تسعى إلى دعم منتجاتها رغم ما يمكن أن يجلبه من أضرار لباقي الدول.

لكن تحت البنود الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة فإن بعض الدعم في صورة تطبيق أسعار محلية منخفضة عما هو سائد في بقية العالم خاصة بالنسبة للمحروقات لا يعتبر مسموحا به، بالإضافة إلى ذلك

[1] فيصل لوصيف مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] مرجع نفسه، ص22.

فإنه لا يسمح لأعضاء المنظمة بدعم صادراتها، مع وجود استثناءات خاصة بالدول الضعيفة اقتصاديا والتي لا يتجاوز مستوى الدخل الفردي بها 1000 دولار/سنويا. ويمكن أن تصنف هذه الإعانات المحتملة إلى:[1]

**1-الإعانات المباشرة:** وهي تلك الإعانات التي تقدم في صورة نقدية للمنتجين المحليين مثل توفير بعض مدخلات الإنتاج بأسعار رمزية تقل كثيرا عن أسعارها السوقية، أو إمدادهم ببعض الأموال لإعانتهم على الاستمرار في خطوط الإنتاج وهو ما تفعله الآن دول الاتحاد الأوروبي وخاصة بريطانيا. الفلاحين والقائمين مع على الإنتاج الحيواني حيث تقدم لهم مساعدات مادية مباشرة بهدف الحفاظ على استمرارهم في النشاط ومجابهة المنافسة الدولية.

**2-الإعانات غير المباشرة:** وهي أبرز وأكثر الأشكال التي تقدمها الدول إلى منتجيها في كافة القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، كأن تقدم الدولة دعما للتصدير من خلال تخفيض الضرائب الجمركية على مدخلات الإنتاج بأسعار رمزية تقل كثيرا عن أسعارها السوقية، أو إمدادهم ببعض الأموال لإعانتهم على الاستمرار في خطوط الإنتاج. وهو ما تفعله الآن دول الاتحاد الأوروبي وخاصة بريطانيا مع الفلاحين والقائمين على الإنتاج الحيواني حيث تقدم لهم مساعدات مادية مباشرة بهدف الحفاظ على استمرارهم في النشاط ومجابهة المنافسة الدولية. الإعانات غير المباشرة وهي أبرز وأكثر الأشكال التي تقدمها الدول إلى منتجيها في كافة القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، كأن تقدم الدولة دعما للتصدير من خلال تخفيض الضرائب الجمركية على الصادرات أو توفر البنية الأساسية للمنتجين من مياه وطرق وكهرباء بأسعار رمزية.

قد يكون هذا الدعم في شكل توفير الائتمان بأسعار فائدة منخفضة، كما قد تكون الإعانة في شكل تنظيم الدولة المعارض تقدم فيه المنتجات المحلية في البلاد الأجنبية، إلى غير ذلك من أشكال الدعم غير المباشر الذي تستطيع الدولة تقديمه للمنتجين المحليين بهدف الرفع من مستوى تنافسيتهم على المستوى الدولي.[2]

**3) نظام الحصص وتراخيص الاستيراد**

إجراءات رخص الاستيراد هي الإجراءات الإدارية المستخدمة في تنفيذ أنظمة الترخيص بالاستيراد التي تتطلب تقديم طلب للهيئة الإدارية ذات الصلة كشرط مسبق للاستيراد في الإقليم الجمركي للعضو المستورد للاستيراد ويختلف عن الوثائق المقدمة بغرض جمركة البضاعة، حيث يقصد من ذلك أن رخص الاستيراد والتصدير شرط مسبق للقيام بعملية التصدير والاستيراد حيث يعتبر الترخيص الإذن الصادر من

[1] فيصل لوصيف، مرجع سيق ذكره، ص 22.

[2] مرجع نفسه، ص ص22-23.

الإدارة المختصة، وفقا لشروط يحددها القانون، وباعتبار تراخيص التصدير والاستيراد إجراء إداري يراعى عند تطبيقها أن تكون القواعد المتعلقة بها حيادية وتدار بطريقة عادلة ومنصفة، ومن التعريفات السابقة يتضح أن رخص التصدير بأنها تصريح يصدر من قبل سلطة حكومية لمستورد يسمح له بموجبه باستيراد كميات محددة من بضائع وسلع محددة، لا يمكن استيرادها إلا برخصة، حيث تسمح رخصة الاستيراد بالتأكد من متطلبات الصحة والسلامة الإجبارية، وضبط ومراقبة حركة التجارة عبر الحدود.[1]

إن من بعض العراقيل الكمية للتجارة الخارجية، نظام الحصص والذي بموجبه تقوم السلطة بتحديد كمية معينة لا يسمح بتجاوزها عند الاستيراد سواء بالقيمة أو بالجانب الكمي للسلعة، وهناك نظام حصص يطبق على الواردات ونفس الشأن قد يكون بالنسبة للصادرات، وهنالك ثلاثة أسباب رئيسية قد تدفع أي دولة لانتهاج هذا النظام عند الاستيراد، نذكرها:[2]

- تأثير نظام الحصص قد يكون أوضح وحلي من النظام السعري (le tarif douanier)، لأن الحصة الواجب استيرادها قد تكون محددة سلفا ومعروفة عكس النظام السعري الذي قد تشوبه بعض الضبابية.
- قد يكون الطلب المحلي على منتوج أجنبي غير مرن، وبالتالي الشيء الذي يدفع إلى وجوب فرض هذا النوع من الحصص، ونفس الشيء بالنسبة للمعروض من المنتوج الأجنبي الذي قد يتسم بعدم المرونة وبالتالي فإن النظام السعري قد لا يكون له تأثير واضح على المعروض مما يفرض اللجوء إلى نظام الحصص.
- إن نظام الحصص يسمح للصناعات المحلية أن تتماشى وظروف السوق وتنسجم مع المعطيات الجديدة سيسمح وبالتالي تعدل من طرق إنتاجها وتنسجم مع ما هو مطلوب.

وهذا النوع من الأساليب التنظيمية يعتبر عنصريا في التعامل مع المنتجات الأجنبية، لذلك فإن المنظمة العالمية للتجارة ترفضه وبشدة.

[1] زمام أمال، دور نظام الرخص في حماية الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، المجلد 57، العدد 02، جامعة الجزائر-1-، 2020، ص ص179-180.

[2] فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 23.

## المبحث الرابع: الجمارك الرقمية

إن دول العالم ومنذ نشأتها تشهد تغييرات عميقة لتحويل حياتها السياسية والاقتصادية، مما يزيد تعاملاتها مع دول العالم لذلك تعمد الدول إلى تطوير أنظمتها على جميع المستويات ،وذلك باستحداث تقنيات وأنظمة جديدة و نظام الجمارك، باعتبار أنه نظام موجه لتحكيم المبادلات التجارية الدولية، ومراقبتها و تنظيمها وحماية الاقتصاد الوطني ونظرا لما واجهه هذا القطاع من صعوبات، جعل حتمية إرساء الرقمنة في معاملات إدارة الجمارك كالسبيل الأمثل لتسهيل العمل داخل إدارة الجمارك وتسريع المعاملات بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين.

### المطلب الأول: تعريف الإدارة الجمركية الرقمية وخدماتها المقدمة

تعتبر الجمارك الرقمية تحولا هاما في عمليات الاستيراد والتصدير، حيث تسهل العملية وتوفر الوقت والجهد وتحسن من جودة الخدمة التي يتلقاها المتعاملون من الجمارك وسوف نعرف الإدارة الجمركية الرقمية كالاتي:

#### الفرع الأول: تعريف الإدارة الجمركية الرقمية:

تعني رقمنة الإدارة الجمركية تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق رؤية ورسالة الإدارة الجمركية، وهي تدعم عملية جمركة البضائع كلها انطلاقا من تلقي الطلبات، وقبول ومعالجة منافسة السلع للاستيراد، والتصدير، والعبور، وسداد الرسوم والضرائب المستحقة إلى غاية إنتهاء البضائع من الرقابة الجمركية أو مرحلة منها فقط.

أي نشاط آلي أو إلكتروني يساهم في فعالية وكفاءة العمل الجمركي، وكذا تنسيق الأنشطة الجمركية (النظم الآلية لتخليص الجمركي، النافذة الواحدة، التبادل الإلكتروني للمعلومات) بالإضافة إلى مواقع توصيل المعلومات لتعزيز الشفافية، وكذا استخدام الهواتف الذكية.[1]

#### الفرع الثاني: الخدمات الجمركية الإلكترونية المقدمة:

جاء مشروع رقمنة إدارة الجمارك بتحسين أداء الخدمة الجمركية من خلال تقديم خدمات جمركية إلكترونية على مستوى مصالحها، سنرى منها ما يلي:[2]

---

[1] عيسى بوراوي، عمار ميلودي، التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لليقظة الاستراتيجية، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد 8، الجزائر، ديسمبر 2017 ، ص711.

[2] كنزة بن ميلودة، مختار دويني، رقمنة إدارة الجمارك وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2022، ص ص677-678.

**1) التحصيل الإلكتروني للرسوم والحقوق الجمركية:**

التحصيل الإلكتروني للرسوم والحقوق الجمركية مع الرقمنة الشاملة للعمليات المحاسبية لقابضات الجمارك، مما يوفر مراقبة فورية للإيرادات الجمركية عن طريق السداد الإلكتروني للضرائب الجمركية، والذي نعني به استخدام وسائل الدفع الإلكتروني مثل بطاقات الائتمان، بطاقات الخصم الفوري من الرصيد تحويل المبالغ بشكل إلكتروني أو الدفع عبر شبكة الأنترنت لتسوية الضرائب والتكاليف المتعلقة بإجراءات تخليص السلع المصرح بها لأغراض الاستيراد أو التصدير.

ساعد السداد الإلكتروني للضرائب الجمركية المتعاملين الاقتصاديين على كسب الوقت في إنجاز الإجراءات الجمركية وتفادي مخاطر السرقة والضياع التي قد تنجم على استعمال وسائل الأداء التقليدية هذا من جهة، ومن جهة أخرى الحد من الفساد بالحفاظ على إيرادات الدولة وتسيير خروج البضاعة من الميناء لتفادي الاكتظاظ وتكثيف عمليات الاستيراد والتصدير وحماية السلع.

**2) الجمركة الإلكترونية:**

توفير إدارة إلكترونية شاملة للتصريح الجمركي بشكل يغطي جميع الأنظمة الجمركية للبضائع عند الاستيراد والتصدير بما في ذلك الأنظمة الاقتصادية.

**3) البوابة الإلكترونية:**

يوجد بوابتان داخلية وخارجية:

أ- **البوابة الداخلية:** مخصصة لرقمنة عمل موظفي إدارة الجمارك (سيكون لكل جمركي حساب إلكتروني).[1]

ب- **البوابة الخارجية:** فهي مخصصة للمتدخلين غير الجمركيين تسمح للمتعاملين الاقتصاديين، المصرحين ووكلاء العبور بالوصول آنيا إلى المعلومات التي تهمهم (حالة التصريح عن البضائع، تاريخ ووقت فحص الحاويات، نتيجة تصفية التصريح، يتبين من خلال ما تم ذكره أعلاه أن استعمال إدارة الجمارك للتقنيات المعلوماتية المتطورة لها دورا أساسيا في تبسيط الإجراءات الجمركية، بحيث تمكن الفاعل الاقتصادي من إنجاز أغلب الإجراءات من مقره عن بعد والحصول على الوثائق والشهادات الضرورية دون عناء التنقل وكثرة الشكليات.[2]

[1] كنزة بن ميلودة، مختار دويني، مرجع سبق ذكره، ص678.

[2] مرجع نفسه، ص678.

**المطلب الثاني: الهدف من إدخال الرقمنة في إدارة الجمارك**

إن الهدف من استخدام التقنيات الحديثة والحوسبة السحابية والتعرف على الصور وغيرها من التقنيات الرقمية، وتعتمد هذه المبادرات على الاستفادة من أحدث التكنولوجيات لتحسين تدفق المعلومات بين المؤسسات التابعة للجمارك وتجارب المستخدم[1].

- إدخال الإصلاحات الجوهرية والضرورية على كل من الإدارة والإجراءات الجمركية بهدف تحسين كفاءة عملية التخليص الجمركي وإحكام الرقابة عليها في الوقت نفسه بما يقود في نهاية المطاف إلى زيادة موارد الدولة من جراء زيادة الحصيلة الجمركية.
- المعاونة في الشئون الخاصة بتبسيط وتوفيق المستندات والإجراءات الجمركية.
- مؤازرة الجهود الرامية إلى تبنى سياسات دعم وتطبيق المعايير والنماذج العالمية، مثل نظام التبادل الإلكتروني للبيانات، لخدمة الإدارة والجمارك والنقل والمعروف باسمEDIFACT كأداة لتسهيل عملية إنجاز الصفقات في مجال التجارة الدولية.
- تحسين درجة ومستوى المعقولية والتوقيت في مجال توفير بيانات التجارة الخارجية.
- زيادة الحصيلة الجمركية والتي تعد في أغلب الأحوال مصدراً هاماً لميزانية الدولة في معظم الدول، ويتم ذلك من خلال الآتي:

- ضمان الإفراج عن جميع السلع.
- حساب الرسوم بصورة صحيحة وكذلك الضرائب.
- ضمان تطبيق أنظمة الإعفاءات والتفضيلات وغيرها بصورة سليمة.[2]

**المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في مجال رقمنة الجمارك**

إتجهت الدول إلى استعمال الرقمنة في عدة مجالات، خاصة في قطاع الجمارك حيث سعت إلى تطوير الأنظمة الرقمية الجمركية وهذا ما ستنطرق إليه فيما يلي:

**الفرع الأول: تجربة سنغافورة (نظام Trade net)**

بدأت سنغافورة في تطبيق نظام العمل الجمركي في أوائل الثمانينيات، حيث تم تطبيق النظام على مرحلتين:[3]

[1] فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تطوير الأداء الجمركي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية أمثلة عربية مختارة، مصر، 2006، ص49.

[2] مرجع نفسه، ص49.

[3] فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص290.

- في المرحلة الأولى تم تطوير أنظمة آلية للتعامل مع الضمانات البنكية، ضبط التصاريح، حسابات مالية للبضائع، دفع المستحقات الجمركية، نظام المخازن، تحليل مالي، التحويلات بين البنوك.
- في المرحلة الثانية أصبح النظام جزءا من شبكة EDI.
- يتقدم المستورد بالبيانات اللازمة على البضائع المستوردة إلكترونيا عن طريق الحاسب الآلي، وتقوم الإدارة الجمركية بتحليل إلكتروني لجميع المعلومات الواردة وتحويلها إلى جميع الإدارات الحكومية إلكترونياً أخذ الموافقات اللازمة.
- تأخذ هذه العملية نصف ساعة، بالمقارنة بيوم واحد قبل الميكنة.
- هذه الشبكة مفتوحة على مدار اليوم لمدة 24 ساعة يوميا إذا لم تكن هناك اختبارات معملية يتم الإفراج الفوري عن البضاعة.
- يقوم النظام الآلي بتقدير المبالغ المستحقة جمركيا، ويتم التحويل من حساب المستورد إلى حساب الإدارات الجمركية بالبنوك مباشرة.
- يستطيع النظام أن يفحص مستندات الشحن قبل الإرسال.
- تم ربط النظام مع الشبكات الدولية مع مستخدمين دوليين في الولايات المتحدة وهولندا، مثل حجز الفراغات، واستكمال شهادات المنشأ، وما إلى ذلك.
- يتولى النظام معالجة حوالي 10.000 عملية واردات يومياً.
- زادت الإنتاج بما يعادل 20– 30%.
- مساهمة النظام أيضاً في انخفاض كبير في حالات الغش، حيث ال توجد تعاملات بين الأشخاص.[1]

**الفرع الثاني: التجربة القطرية**

بهدف نشر ثقافة ومفهوم المدن الذكية والمستدامة التي تناسب الأجيال القادمة ومتطلباتها قام جناح الهيئة العامة للجمارك لدولة قطر باستعراض، أهمية ما تقدمه هذه الهيئة من أنظمة تقنية وإجراءات جمركية متطورة للمساهمة في دعم توجه الدولة نحو التحول الرقمي لكافة أجهزتها، وإيجاد حلول مبتكرة للتحديات التي تواجه مدن المستقبل، وقد ضم هذا الشرح نظم المعلومات وإدارة العالقات العامة إدارة العمليات وتحليل المخاطر، حيث تم التركيز على عدد من المشروعات والأنظمة الإلكترونية التي نفذتها الهيئة لتسهيل العمل الجمركي والمساهمة في تحويل العمل الجمركي في دولة قطر إلى عمل إلكتروني متطور يدعم العمل الميداني على المنافذ الجمركية بشكل يتوافق مع المعايير الدولية للتنمية المستدامة ومن أنظمة العمل التي

[1] فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص290.

عرضتها إدارة العمليات وتحليل المخاطر كل من نظام (الأحداث الرياضية) لتسهيل الإجراءات الجمركية الخاصة، أما إدارة نظم المعلومات فقد عرضت عروضاً بمونديال كأس العالم 2022 (التقارير الذكية) مرئية تشرح نظام (التدقيق الذكي) لمطابقة البيانات الجمركية الخاصة بكافة البضائع الواردة إلى الدولة ، إضافة إلى أنظمة (المخازن الإلكترونية) ونظام (الموردين) وغيرها من أنظمة لعمل التي تتبنى حلولا تقنية في إطار فكرة المعرض.[1]

حصلت جمارك قطر على شهادة " أيزو رقم 27001 الصادر في العام 2013 " والمتخصصة في حوكمة وأمن المعلومات، لكافة الخدمات الحكومية المشتركة، وذلك في إطار تطوير العمل الحكومي، والحرص على مواصلة تبني وتطبيق أفضل المعايير العالمية فيما يتعلق بأمن المعلومات، حيث منحت شركة بي كيو سي " BQC " الهيئة العامة للجمارك شهادة27001: 2013 ISO / IEC، لامتثالها بجميع متطلبات معايير ايزو 27001: من أفضل المعايير التي تتحقق من حسن أداء وكفاءة عمل الإجراءات الفنية والتقنية وأمن المعلومات وفي تقديم الخدمات الإلكترونية، حيث يركز على تقييم كيفية حماية وأمن المعلومات في حالات التخزين والتداول والمعالجة والقراءة كما يعني أيضا بتقييم أمان الوصول للأنظمة والمعلومات المشفرة وغير المشفرة، فضلًا عن عمليات تبادل البيانات والمعلومات بين الأنظمة والأفراد، سواء كانت بيانات مقروءة، مسموعة أو مرئية لتمتد هذه الشهادة لتشمل إدارة المخاطر وفي هذا الإطار أشار السيد/محمد عبد الله المعاضيد مساعد رئيس الهيئة للخدمات المساندة إلى أن تحقيق الهيئة لهذه الشهادة هو ثمرة جهد كبير خلال الفترة الماضية.[2]

كما تعتبر خطوة فعالة من حيث تطبيق المعايير الدولية الأحدث في مجال إدارة أمن المعلومات ودلالة على تقدير جمارك قطر لحماية البيانات المتعلقة بالموظفين والمتعاملين معها، كما يعزز من كفاءة إنتاجيتهم في ظل وجودهم في بيئة عمل متطورة وفق أحدث الأنظمة والذي يساهم في الحفاظ على استمرارية الأعمال في حالات الكوارث، واختبار كفاءة الأنظمة والأفراد من فنيين وإداريين في مختلف الظروف العادية والطارئة لضمان انسيابية العمل، إضافة إلى ذلك تقييم إدارة الموارد من معدات وبرمجيات وخوادم وشبكات، وكذلك الموارد البشرية ومدى كفاءتها والتزامها بمعايير الجودة والأمان.[3]

[1] الهيئة العامة للجمارك القطرية، النشرة الشهرية للجمارك القطرية، العدد 33، أفريل2022، ص2.

[2] مرجع نفسه، ص2-3.

[3] الهيئة العامة للجمارك القطرية، مرجع سبق ذكره، ص3.

**الخلاصة:**

يتحدث هذا الفصل عن الرقمنة في الإدارات وقطاعات الحكومة وأهمية تطبيقها في تحسين الخدمات وتمكين المواطنين من الوصول إليها بطريقة سهلة وميسرة، كما أيضا تسمح بتبسيط المعاملات والإجراءات الإدارية والقضاء على البيروقراطية، وكمثال عن رقمنة القطاعات الحكومية تطرق الفصل أيضا إلى رقمنة قطاع الجمارك وأهم الخدمات الإلكترونية المقدمة، وكذلك التحديات التي تواجه تنفيذ هذه الخدمات، مثل الأمن الإلكتروني وحماية البيانات، ومن ثم استعراض متطلبات تطبيق الرقمنة في الحكومة، مثل الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية المطلوبة وتطوير المهارات اللازمة لإدارة هذه الخدمات، وتوفير الدعم المالي والفني اللازم لتحقيق أهداف الرقمنة، كما تطرقنا أيضا إلى التجارة الخارجية كعنصر من العناصر الهامة التي سعت الدول إلى تحريرها بعدة أساليب وأدوات تسمح لها بتعزيز مكانتها الاقتصادية بين دول العالم وترسيخ سياساتها التي تدفع بالاقتصاد الوطني نحو النمو بمعدلات اسرع لمواكبة العالم الجديد.

# الفصل الثاني:

## رقمنة قطاع الجمارك الجزائرية

## لتعزيز كفاءة التجارة الخارجية

**تمهيد:**

رقمنة الجمارك هي عملية تحويل المعاملات الجمركية التقليدية إلى معاملات إلكترونية وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة والأنظمة المعلوماتية المناسبة، تهدف رقمنة الجمارك إلى تحسين كفاءة العمليات الجمركية وتسريع التداول التجاري وزيادة الموثوقية والشفافية في العمليات الجمركية، كما تهدف إلى تقليل التكلفة والوقت والجهد المترتب على المعاملات الجمركية، وتحسين المناخ التجاري في البلاد، يتضمن تطبيق نظم الجمارك الإلكترونية العديد من الخدمات الجديدة مثل تحرير المستندات الجمركية وتصريف البضائع والتحكم في المخاطر وتحسين الإحصاءات التجارية.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول:** ماهية قطاع الجمارك الجزائرية.
- **المبحث الثاني:** التحول الرقمي في نظام الجمارك الجزائري.
- **المبحث الثالث:** النظام المعلوماتي الجمركي الجديد.

## المبحث الأول: ماهية قطاع الجمارك الجزائرية

باعتبار إدارة الجمارك نقطة عبور إجباري للبضائع، رؤوس الأموال والأشخاص، تعد الجمارك القائد الأول للاقتصاد الوطني، وسوف نتعرف في هذا المبحث على الجمارك الجزائرية ومهامها ونطاق عملها.

### المطلب الأول: التعريف بالجمارك الجزائرية

الجمارك جهاز إداري وتنظيمي تابع لوزارة المالية يتولى تنفيذ ورسم السياسة الجمركية لها بناء على الأوامر والتعليمات التي تصدرها الحكومة وفق إطار قانوني وتعليمات محددة وضعت من قبل الدولة بما يكفل تحقيق المصلحة العليا للبلاد من حيث حماية الاقتصاد الوطني والرقابة على الواردات والصادرات ودعم الصناعات المحلية وبناء الأمن الاجتماعي وذلك من خلال مكافحة التهريب والمخدرات والرقابة على السلع والأشخاص بما يكفل تحقيق إيراد مالي للدولة وحماية أمنها.[1]

وتعد الجمارك الجزائرية أداة فعالة لضبط الاقتصاد بصفة عامة، وضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة، كما تسهر بكامل أعضائها على تطبيق القوانين واختراع التشريعات التي تنضم المبادلات الاقتصادية وتحركات الأشخاص ووسائل النقل البرية والبحرية وكذا الجوية من وإلى الخارج.

تنص المادة 28 و29 من قانون الجمارك على أن الجمارك عبارة عن جهاز إداري يعمل على تطبيق واحترام التشريعات التي جاء بها القانون الجمركي التي تنظم المبادلات التجارية وتحركات الأفراد.[2]

[1] محمد مراح، سامية عامري، الجمارك ودورها في حماية المنتج الوطني، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2022 ، ص6.
[2] مرجع نفسه، ص6.

**المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن الجمارك الجزائرية**

تشغل الجمارك جانبا كبيرا من الأهمية في الرقابة على التجارة الخارجية حيث عرف تطورا مرتبطا بالاقتصاد الوطني في مختلف مراحله.

**الفرع الأول: المرحلة من 1962 إلى 1969:**[1]

بعد الاستقلال مباشرة عرفت الجزائر تحولات اقتصادية ففي أفريل 1963 أنشأت مصلحة بوزارة المالية تسمى مصلحة الجمارك بموجب مرسوم رئاسي، فشكلت مصلحة التحويلات الخارجية والجمارك وفي 15 ماي 1963 صدر قرار وزاري حدد مهام المديرية التي قسمت بدورها إلى مديريتين فرعيتين:

- المديرية الفرعية للجمارك.
- المديرية الفرعية للتحويلات الخارجية.

فقد تم تطبيق أول تعريفة جمركية جزائرية في أكتوبر 1963 التي شجعت استيراد الثروة الصناعية التي خضعت لتعريفة مقدرة ب 10% بينما المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي فهي تتراوح بين 15 و20%، وما يمكن ملاحظته في هذا الشأن أن السلطات الجزائرية قد توجهت إلى تشجيع الواردات من السلع التجهيزية بفرضها رسوما جمركية منخفضة من جهة، ومن جهة أخرى فرضت على باقي السلع نسب رسوم مرتفعة بغرض حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية والحد من استيراد السلع الغير ضرورية لعملية التنمية، أما في أفريل 1964 كان تأسيس مراقبة المبادلة، هذه المراقبة كانت مرنة لأن لم يكن في تلك الفترة منع نقل رؤوس الأموال إلى الخارج تمثلت هذه الرقابة في إنشاء تجمعات مهنية للشراء، تضم المستوردين الخواص في شكل مؤسسات أغلب رأسمالها للقطاع العام الذي يعمل من خلالها على تغطية حاجيات معينة، بالنظر إلى المجهودات المبذولة من أجل إنجاح مخطط التنمية وتوجيه التطبيقات والعمليات من الضروري إحداث بعض التغيرات على هذه المنشآت التي تعد مفتاح التنظيم الاقتصادي وهذا ما حدث في 1 سبتمبر 1964 بموجب مرسوم رقم 64-279 حيث أصبحت المديرية الفرعية للجمارك مديرية وطنية محدودة الحرية في ممارسة أدوارها.

أما بالنسبة لسنة 1968 تمت مراجعة نظام التعريفة وتعديله باعتماد تعريفات جديدة من أجل توجيه الواردات لخدمة استراتيجية التنمية الوطنية.

[1] سلمى سلطاني، دور الجمارك الجزائرية في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003، ص103.

**الفرع الثاني: المرحلة 1970 إلى 1979:** [1]

تميزت هذه القدرة بالتأميم المتزايد للتجارة الخارجية، واحتكار الخدمات المسيرة من طرف المؤسسات الوطنية وتنشيط الأعمال الاقتصادية وتطبيق مخططات التنمية الاقتصادية المحلية لتسيير عملية الاحتكار.

هذه المعطيات الاقتصادية الجديدة أرغمت إعادة هيكلة التعريفة الجمركية تماشيا للمتطلبات الجديدة لمراقبة التجارة الخارجية الذي يتطلب بموجبه ثلاث أنظمة:

- اتباع نظام حصص بالتحديد الكمي للواردات.
- نظام خاص بالمواد الحرة.
- نظام خاص بالتراخيص الشاملة للاستيراد سنة 1973 الذي يعمل على تنظيم ومراقبة المنتجات المستوردة وتحقيق نوع من المرونة على حركات المبادلات بالرغم من ذلك سجل معدل الاستيراد ارتفاعا مذهلا سنة 1969 إذ قدر ب 25% بينما سجل سنة 1977 ما يعادل 31.5 الشيء الذي دفع الدولة إلى إصدار قانون 78-02 المؤرخ في 11 فيفري 1978 والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومنع كل ممارسة حرة من طرف القطاع الخاص رافق ذلك صدور قانون الجمارك لسنة 1979.

**الفرع الثالث: المرحلة من 1980 إلى 1988:** [2]

بعد صدور قانون الجمارك سنة 1979م، هذا السند القانوني الذي يساعدها على تحقيق أهدافها المسطرة، وسعيا إلى تشجيع المبادرات والأهداف التي تعمل هذه الأخيرة على تحقيقها عمدت وزارة المالية إلى إعطاء كامل الاستقلالية لهذه الإدارة باعتبارها مديرية عامة، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82-237 لسنة 1982 الذي ساهم في هيكلة هذه المديرية، إذ قسمت إلى خمس مديريات مركزية إضافة إلى أقسام المراقبة:

- ❖ المديرية المركزية للأنظمة الجمركية والجبائية.
- ❖ المديرية المركزية للتنظيم والمنازعات الجمركية.
- ❖ المديرية المركزية للدراسات والتخطيط.
- ❖ المديرية المركزية للموظفين والتكوين.
- ❖ المديرية المركزية لتسيير الاعتمادات والوسائل.[3]

[1] سلمى سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص103.

[2] مرجع نفسه، ص 104.

[3] سلمى سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص ص104-105.

تلاحظ في هذه الفترة أن الدولة هي المسؤولة الوحيدة عن تنظيم وتسيير العمليات التجارية، وذلك بتدخلها مباشرة في مجال التجارة الخارجية ومحاولة تأميمها بفضل التخطيط المنتهج من قبل السلطات الجزائرية، ونلاحظ أيضا أن دور الجمارك في هذه المرحلة محدود من ناحية متابعة تنفيذ برنامج الرخص مما جعل عملية تحصيل الضرائب والرسوم الناتجة عن الرقابة تهدف إلى تغذية الخزينة العامة على حساب تحقيق هدف آخر وهو حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية.

**الفرع الرابع: المرحلة 1988 إلى 2003:**[1]

تختلف هذه المرحلة عن المراحل السابقة كونها تميزت بالتحرير التدريجي للتجارة الخارجية إذ يظهر ذلك من خلال تعديل القوانين والنصوص التشريعية.

أعطت وزارة الاقتصاد لقطاع الجمارك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 905-24 بتاريخ 20 أكتوبر 1990 روحا جديدة سايرت هذه المعطيات حيث قسمت الإدارة الجمركية إلى مديريات مركزية وهي:

- ❖ مديرية الأنظمة الجمركية الاقتصادية.
- ❖ مديرية المنازعات ومكافحة التهريب.
- ❖ مديرية التشريع والإحصائيات والإعلام الآلي.
- ❖ مديرية الموظفين والوسائل.
- ❖ ومن بين مميزات هذه المرحلة:
- ❖ التخلي عن سياسة الاحتكار وتبني نظام اقتصاد السوق القائم على مبدأ الحرية التجارية والمنافسة الدولية في السوق، مبني على قانون العرض والطلب.
- ❖ تنظيم عملية الاستيراد بمنح السجل التجاري.
- ❖ إصلاح النظام الجبائي وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية.
- ❖ تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التي تعرقل عملية المبادلات الخارجية.
- ❖ تعديل القانون الجمركي وفق قوانين حديثة وإجراءات حديثة التطبيق.
- ❖ إزالة الوصايا عن المؤسسات الاقتصادية العمومية لتؤدي وظائفها على عدم المساواة مع المؤسسات الخاصة.
- ❖ ارتفاع مستوى التبادل التجاري مع الخارج نتيجة فتح السوق الوطنية أمام المنتجات الأجنبية.[2]

[1] مرجع نفسه، ص105.

[2] سلمى سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص ص105-106.

**المطلب الثالث: مهام ونطاق عمل الجمارك الجزائرية**

تمارس الجمارك الجزائرية مهامها داخل النطاق الجمركي المحددة في قانون الجمارك، وهذا ما سنتعرف عليه في الاتي:

**الفرع الأول: مهام الجمارك الجزائرية**

تتمثل مهمة إدارة الجمارك على الخصوص فيما يلي:[1]

- تنفيذ الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تسمح بتطبيق موحد للتشريع والتنظيم الجمركيين؛
- تحصيل الحقوق والرسوم والضرائب المستحقة عند استيراد وتصدير البضائع والعمل على مكافحة الغش والتهرب الجبائيين.
- مكافحة المساس بحقوق الملكية الفكرية والاستيراد والتصدير غير المشروعين للممتلكات الثقافية؛
- المساهمة في حماية الاقتصاد الوطني وضمان مناخ سليم للمنافسة بعيدا عن كل ممارسة غير شرعية.
- ضمان إعداد إحصائيات التجارة الخارجية وتحليلها نشرها.
- السهر، طبقا للتشريع والتنظيم الساريين المفعول على:
- حماية الحيوان والنبات.
- المحافظة على المحيط.
- مكافحة التهريب.
- مكافحة الاستيراد والتصدير غير المشروعين للبضائع التي تمس بالأمن والنظام العموميين.
- القيام بالتنسيق مع المصالح المختصة، بمكافحة تبييض الأموال والجريمة العابرة للحدود.
- التأكد من أن البضائع المستوردة أو الموجهة للتصدير قد خضعت لإجراءات مراقبة المطابقة، وذلك طبقا للتشريع والتنظيم اللذين تخضع لهما.[2]

**الفرع الثاني: نطاق عمل الجمارك الجزائرية**

حددت المادة 29 من قانون الجمارك حدود النطاق الجمركي، وقد رسمته من خلال منطقة بحرية وأخرى برية.

[1] المادة 3 من قانون الجمارك الجزائري.

[2] المادة 3 من قانون الجمارك الجزائري.

**1) المنطقة البحرية:**

تتكون المنطقة البحرية من المياه الإقليمية، والمنطقة المتاخمة لها والمياه الداخلية كما هي محددة في التشريع الجمركي وتسمى كذلك الإقليم البحري والتي حددها الأمر 76/80 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 والمتضمن القانون البحري المعدل والمتمم، وتقدر بحوالي 24 ميلا 1، ففور دخول السفينة المنطقة البحرية من النطاق الجمركي، على ربان السفينة أن يتقدم عند أول طلب من حراس الشواطئ بيومية السفينة والتصريح بالحمولة أو أي وثيقة أخرى قصد التأشير عليها ولتمكينهم من ممارسة الرقابة، وتشمل المنطقة البحرية من النطاق الجمركي ما يأتي:[1]

2) **المياه الداخلية:** تقع هذه المياه بين خط الشاطئ في الساحل والخط القاعدي للبحر الإقليمي في عرض البحر، حسب ما هو معمول به في الاتفاقيات والأعراف الدولية، وتشمل خاصة المراسي والموانئ والمستنقعات المالحة التي تبقى في اتصال مع البحر.[2]

3) **المياه الإقليمية:** وقد حددها المرسوم رقم 63/403 الصادر 12/10/1963 ،المحدد امتداد المياه الإقليمية ب 12 ميلا بحريا، أي ما يعادل 22,239 كلم، يبدأ من خط الشاطئ في الساحل والخط القاعدي للبحر الإقليمي في عرض البحر، أي من شاطئ البحر إلى العمق، حسب ما هو معمول به في الاتفاقيات والأعراف الدولية.

4) **المنطقة المتاخمة للمياه الإقليمية:** وهي منطقة تقع وراء البحر الإقليمي في اتجاه عرض البحر، وتقدر ب 12 ميلا بحريا انطلاقا من خط نهاية المياه الإقليمية في اتجاه عرض البحر وقد حددها المرسوم الرئاسي رقم 04/304.

ويخول للدولة في هذه المنطقة ممارسة بعض الحقوق السيادية ويرخص لها بممارسة اختصاصات وولايات محدودة تهدف أساسا إلى منع الإخلال بقوانينها الضريبية والجمركية والصحية فهي ليست مملوكة ولا خاضعة لسيادة دولة من الدول.[3]

ومنذ تعديل قانون الجمارك سنة 1998 بموجب القانون 98/10، أصبحت المنطقة البحرية عموما والمنتمية للنطاق الجمركي خصوصا حكرا فقط على مصلحة حراسة الشواطئ وهم وحدهم مختصون بمعاينة

[1] مراد طنجاوي، النطاق الجمركي في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 09، العدد 01، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، جانفي 2023، ص683.

[2] مرجع نفسه، ص684.

[3] مراد طنجاوي، مرجع سبق ذكره، ص684.

الجرائم الجمركية في هذا المجال ويتعلق الأمر هنا بما يضبط في البواخر سواء بضاعة محظورة أو خاضعة لرسم مرتفع.

**5) المنطقة البرية:**

تمتد المنطقة البرية من النطاق الجمركي على الحدود البحرية من الساحل إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم منه، وعلى الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم منه باتجاه الإقليم الجمركي داخل تراب الوطن.

وعند الضرورة، وتسهيلا لمكافحة الغش، الجمركي يمكن تمديد عمق المنطقة البرية من 30 كلم إلى غاية 60 كلم، كما أنه يمكن تمديد هذه المسافة إلى 400 كلم في الولايات الآتية: تيندوف أدرار وتمنراست واليزي.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الولايات بعد إقليمها الجغرافي نطاقا جمركيا ككل، وذلك بموجب مقررات صادرة عن المدير العام للجمارك تضمنت تحديد النطاق الجمركي البري ليشمل كامل الولاية، مثل ما يتعلق بولاية تبسة وسوق أهراس وأدرار.

من خلال استقراء أحكام المادة 28 من القانون الجمركي التي نصت على أن النطاق الجمارك هو منطقة الرقابة الخاصة، فإنه يمكن القول إن هذه المنطقة تخضع الأحكام استثنائية خاصة في المجال الجمركي، تتعلق في البداية بإجراءات الجمركة في البداية، ثم ما يتعلق بخصوصية الرقابة الممارسة في هذه المنطقة ثانيا، وثالثا ما يتعلق بمسألة التجريم في النطاق الجمركي.[2]

[1] مراد طنجاوي، مرجع سبق ذكره، ص685.

[2] مرجع نفسه، ص685.

## المبحث الثاني: واقع الرقمنة في قطاع الجمارك الجزائرية

شهد العالم في العقود الأخيرة العديد من التغيرات الجيوسياسية، مما أدى إلى تغير العديد من اتفاقيات التي تحكم التجارة العالمية، من ناحية التنظيم وكذا تسيير حماية وتتبع حركة النقل وعبور السلع ومكافحة الغش، ونظرا لنمو حجم التبادلات بين الدول أدى إلى ضغط هائل على الهيئات الجمركية العالمية والجزائرية على وجه الخصوص، ومع التطور التكنولوجي استعانت هذه الأخيرة بتقنيات الرقمة للقيام بمهامها.

### المطلب الأول: نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك وتطوره الوظيفي

يعتبر نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك في الجزائر مصدرا هاما لإحصائيات التجارة الخارجية، رغم أنه لا يتكفل إلا بجزء من الأنظمة الجمركية مع تغطية جزئية لرقابة تدفقات البضائع وسنتعرض في هذا المطلب إلى مفهوم هذا النظام وتطوره الوظيفي.

#### الفرع الأول: تعريف نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك ( SIGAD ):

هو عبارة نظام إلي يتم من خلاله معالجة ملف الجمركة، بغرض تسريع العملية وإضفاء طابع الشفافية في المعاملات والتوجه نحو عمليات الجمركة عن بعد دون عبء التنقل إلى الإدارة الجمركية تم إطلاقه في سنة 1995، ومن أجل ترقية الخدمة الجمركية تعمل الإدارة الجمركية الجزائرية في كل مرة على زيادة توسيع وربط هذا النظام بكل الإيرادات الجمركية.[1]

ويتكون نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD من ستة أنظمة فرعية حاولنا التعريف بها في المخطط التالي:

[1] عبد القادر حليس، الجمارك الرقمية دراسة حالة الجمارك الجزائرية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2021، ص610.

**الشكل رقم (2-2) : يوضح مكونات نظام السيغاد.**

**المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير المركز الوطني للإشارة ونظام المعلومات للجمارك، لمحة عن الجمارك الجزائرية ونظامها المعلوماتي ماي 2021، الجزائر.**

**الفرع الثاني: التطور الوظيفي لنظام رقمنة الجمارك الجزائرية**

مر نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك (SIGAD) بمجموعة من المحطات وأدخلت عليه جملة من التحسينات والتعديلات، يمكن أن نوضحها في الجدول التالي:

**جدول رقم (2-1): يمثل مراحل تطور نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك.**

| التاريخ | نوع التعديل أو الإضافة |
|---|---|
| أكتوبر 1995 | إطلاق النسخة الأولى من النظام. |
| أكتوبر 1996 | الجمركة عن بعد. |
| جوان 1997 | نظام معلومات للإحصائيات. |
| جانفي 1999 | الأنظمة الاقتصادية الجمركية. |
| فيفري 2000 | الرواق الأخضر. |
| سبتمبر 2004 | تسيير المخاطر. |
| سبتمبر 2007 | إتفاق الشراكة الجزائري الأوربي. |
| أفريل 2008 | قضية القيمة. |
| جوان 2008 | التسيير الآلي لسند العبور الجمركي للمركبات. |
| جانفي 2009 | الرقم التعريفي الجبائي بالإضافة إلى منطقة التجارة العربية الكبرى. |
| 2013 | دمج نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد، نظام المعلومات لمؤشرات النجاعة، التصريح لمبسط مدة الجمركة 8 ايام. |
| 2014 | الاتفاق التفضيلي مع تونس، تسيير الموارد البشرية نظام تبادل المعلومات بين الجمارك والبنوك. |
| 2015 | عقود التجارة الدولية. |
| 2016 | حوسبة الإيرادات. |

**المصدر: عبد القادر حليس الجمارك الرقمية دراسة حالة الجمارك الجزائرية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2021، ص611.**

هذا النظام يسهل العمليات المتعلقة بالوثائق الجمركية، ويجنب المتعاملين من حمل هذه الوثائق أو تخزينها، كما يسمح بتوزيع أفضل لحركات السلع ويحسن من نوعية السند الإعلامي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يسمح هذا النظام بجعل كافة عمليات الحساب والبحث الوقائي المتصلة بمراقبة التصريحات

الجمركية تتم بصورة آلية وبالتالي فان معالجة المعلومات والاستعمال الفوري للمعطيات أصبحا يتمان بشكل آلي وللإشارة فانه في سنة 2013 تم تسجيل أكثر من 1300 متعامل اقتصادي مسجلين ومستعملين لنظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD .[1]

**المطلب الثاني: مزايا وعيوب نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD**

نظام الإعلام الآلي للجمارك مثله مثل أي نظام رقمي أخر لديه عيوب ومميزات أيضا وهذا ما سنتطرق إليه في الآتي:

**الفرع الأول: مزايا نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD**

إن أهم مميزات نظام سيغاد في مرحلته الأولى عند إنشائه هي:[2]

- تخفيض استخدام المستندات الورقية في العمل الجمركي.
- الاقتصاد في تكاليف كتابة ونقل وتخزين المستندات الجمركية.
- خفض مجال التعامل المباشر مع موظفي الجمارك، للحد من التعرض للفساد .
- تعظيم مستوى تحمل المسؤولية وتحسين نوعية الرقابة ومحاربة الفساد.
- معرفة تدفقات البضائع عند الاستيراد والتصدير من الناحية القانونية والمادية وتحسين إدارتها عبر الحدود.
- يعتمد نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك على تكنولوجيا متقدمة في جمع ومعالجة المعلومات الجمركية، ويستخدم في ذلك نظام تشغيل UNIX الذي يوفر إمكانية التعامل والاتصال مع الأجهزة الشخصية ونظام إدارة قواعد البيانات العلائقية ( RELATION DATA BASE MANAGEMENT SYSTEM :RDBMS) المعروف اختصارا لدى الجمارك ب SGBD هذا النظام يربط المواقع الجمركية الـ 52 الممكنة التي تجمع المعلومات والتصاريح الجمركية بالموقع الرئيسي بمدينة الجزائر المعروف بالكنيس CNIS الذي يدعى اليوم CNTSID أما المواقع الأخرى غير المربوطة بنظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك فتسجل معلوماتها يدويا.[3]

---

[1] فريال فراح، الإصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018، ص ص82-83.

[2] عبد العالي بورويس، التطوير الجمركي وأثره على التسهيل التجاري، حالة الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 01، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، مارس 2023، ص50.

[3] مرجع نفسه، ص51.

**الفرع الثاني: عيوب نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD**

بالرغم من الإيجابيات التي يقدمها هذا النظام إلا أنه تتخلله جملة من السلبيات: [1]

- ✓ غياب التكفل بجميع نشاطات الجمارك.
- ✓ قدم محطات ومناصب العمل مع خطر فقدان المعطيات.
- ✓ صعوبة الحفاظ على شفرة المصدر وتطويرها.
- ✓ غياب معايير الترميز والتوثيق التي تهدد ديمومة الوحدات المتقدمة.
- ✓ غياب التأكد الأوتوماتيكي من صحة المعطيات، وكذا غياب أدوات رفع التقارير والانتقائية الآلية للمعطيات.
- ✓ طول مدة معالجة البضائع وتعقيد الإجراءات الجمركية وارتفاع التكاليف اللوجستية المرتبطة بتحضير الوثائق.
- ✓ بالرغم من أن نظام سيغاد كان يقدم العديد من الخدمات للإدارة الجمركية إلا أنه أصبح عتيقا في الوقت الذي تطورت فيه التكنولوجيات كثيرا، وكذا لتفادي هذه العيوب كان لابد على إدارة الجمارك من التوجه نحو رقمنة مصالحها لمواكبة التحولات الحديثة لعصر التكنولوجيا، لتحسين أدائها وتسهيل وتسريع حركة التجارة الخارجية لتعزيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

- ✓ عدم استجابته لتطلعات إدارة الجمارك لاسيما فيما يتعلق بطول مدة معالجة البضائع وتعقيد الإجراءات الجمركية وكذا ارتفاع التكاليف اللوجستية المرتبطة بتحضير الوثائق.[2]

**المطلب الثالث: مراحل تشغيل نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD**

تتطلب عمليات جمركة البضائع بواسطة نظام سيغاد الذي أنشئ لترشيد الرقابة الجمركية وجعلها أكثر فاعلية اعتمادا على آلية إدارة المخاطر المرور بمراحل أربعة هي:

**الفرع الأول: مرحلة إدخال البيانات:**

يتم إدخال البيانات والمعلومات الجمركية إلى نظام سيغاد بأسلوب الإدخال المباشر من التاجر، فقد أعطى المتعاملون الاقتصاديون أو من ينوب عنهم صلاحية إدخال المعلومات الجمركية وتسجيل التصاريح الجمركية الخاصة بهم إلكترونيا، وفقا للمقرر رقم 12 المؤرخ في 03/02/1999، الذي يحدد شكل التصريح المفصل والبيانات المتضمنة فيه والوثائق المرفقة معه باستخدام حواسيبهم الشخصية أو أجهزة الحواسيب

[1] كنزة بن ميلودة، مرجع سبق ذكره، ص675.

[2] كنزة بن ميلودة، مرجع سبق ذكره، ص675.

الموجودة لدى الكاتب الجمركية، إذ تمكن هذه الآلية من توفير حلول واسعة للكثير من المشكلات والتعقيدات الإدارية التي كان يواجهها مجتمع التجار عند تقديم المعلومات وتسجيل التصاريح بالطريقة التقليدية.[1]

**الفرع الثاني: مرحلة تقديم البيانات:**

تسلم البيانات والمعلومات الجمركية وكافة الوثائق والمستندات المرفقة لمكتب الجمارك، قبل التحقق منه وتسجيله وتحديد مبلغ الضرائب والرسوم الجمركية متوجبة الدفع، ثم يجري تحديد المسرب الملائم بتفعيل آلية الانتقائية في نظام إدارة المخاطر. إما المسار الأخضر أو البرتقالي أو الأحمر.

1- **المسار الأخضر**: آلية جديدة اتخذتها إدارة الجمارك عام 2000 وصارت منذ نوفمبر 2015 مخصصة فقط للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين بغرض توفير الظروف الإيجابية والانتفاع من التسهيلات التي تتيح تقليص أجال تسليم البضائع والإفراج عنها لصالح المتعاملين الاقتصاديين، حيث يتم ذلك مباشرة بعد تسديد الضرائب والرسوم الجمركية، أو ضمان دفعها الأجل، فهذا المسار مخصص للتصاريح الجمركية الخاصة بالبضائع منخفضة المخاطر والغير خاضعة للشروط الشكلية الإدارية الخاصة إنما تنقل الرقابة عليها وفحص مستنداتها، وإخضاعها للمعاينة الفعلية إلى الرقابة اللاحقة، وعادة ما يتم انتقاء البضائع التي تمر عبر المسار الأخضر وفقا لهذه المعايير طبيعة ومنشأ البضائع المستوردة ومسارها، طبيعة المتعامل الاقتصادي المستورد ومساره الجبائي.2

بعد ثلاثة أعوام من انطلاق العمل بآلية المسار، سجل العمل بالية المسار الأخضر معدلات ضعيفة جدا، تخفيف معايير الاستفادة من آلية المسار الأخضر وتحقيق معدل التصاريح، التي تمر عبر هذه الآلية المخطط بلغت 2,9% و3,4% من مجموع التصاريح المتعلقة بالسلع الموجهة للاستهلاك سنتي 2002 و2003 على التوالي، ولا تزال حتى اليوم كذلك ضعيفة، ولم يعط هذا الإجراء الأثر المأمول من التسهيلات الجمركية، لذلك من الضروري له من قبل إدارة الجمارك وهو 50% ومن الضروري أيضا وضع هذه المتطلبات في الاعتبار[3]:

- ✓ إبراز فوائد منح الاعتماد وتخفيف إجراءات الإفصاح لصالح المتعاملين الاقتصاديين.
- ✓ توسيع دائرة القطاعات المشمولة بالاعتماد، فهي لا تشمل سوى المنتجين.
- ✓ إعطاء مديرية الاستعلام وإدارة المخاطر حق منح الاعتمادات.

[1] عبد العالي بورويس، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2] مرجع نفسه، ص52.

[3] مرجع نفسه، ص52.

- ✓ وضع التصريحات الجمركية الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين ضمن المسار الأخضر، مع تحديد حد أدنى وآخر أقصى من الرقابة العشوائية علها كإجراء رادع.
- ✓ القيام بأعمال التدقيق على فترات للعمليات الجمركية التي ينفذها المتعاملون الاقتصاديون وتوقيع أقصى العقوبات حال ارتكابهم مخالفات خطيرة.
- ✓ توفير دورات تدريبية للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين.

2- **المسار البرتقالي:** قبل أن تعطي إدارة الجمارك الموافقة على رفع البضائع، تخضع الوثائق والمستندات المقدمة للتدقيق من أجل التحقق من أنها تتطابق مع الواقع العملي، فالمسار البرتقالي يسمح بعد ذلك بالإفراج عن البضائع التي تستجيب للشروط والإجراءات الإدارية الشكلية، مع ضرورة دفع الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة.[1]

3- **المسار الأحمر:** يقتضي هذا المسار أن تعاين البضائع معاينة فعلية، وفيه تباشر إدارة الجمارك أيضا أعمال التدقيق الوثائقي للتأكد من مدى صحة التصاريح الجمركية وكل الوثائق الأخرى المرفقة وهذه إجراءات ضرورية قبل إعطاء إدارة الجمارك الموافقة على رفع البضائع ودفع المستحقات المالية.

**الفرع الثالث: مرحلة التدقيق والمراجعة:**

تتعلق يعمل وحدات التخليص التي تقوم بالتدقيق وفحص وثائق ومستندات المسربين الأصفر والأحمر، والمراجعة اللاحقة لمستندات المسار الأخضر بعد الإفراج الجمركي، فإذا أسفرت أعمال وحدة التدقيق على أن الوثائق تتطابق مع الواقع تحول بيانات المسار البرتقالي إلى المسار الأخضر، وفي المسار الأحمر يتم التدقيق في وثائقه وتحويل بياناته إلى المعاينة الفعلية التي تركز على الجوانب والأسباب التي دفعت إلى تصنيفها في المسار الأحمر، فإن أسفرت عن نتائج غير مطابقة فعندئذ يجري استيضاح الأمر للبث في المخالفة. وإن لم تسفر المعاينة عن اكتشاف أي مخالفة، يتم تحويل مسار البضائع من المسار الأحمر إلى المسار الأخضر لأجل تصفية البيانات ورفع البضائع .

**الفرع الرابع: مرحلة التصفية:**

تعد مرحلة دفع الضرائب والرسوم المستحقة آخر مراحل نظام سيغاد لمعالجة البيانات الجمركية، إذ يتمكن المصرح من رفع البضائع المصرح بها مباشرة بعد حصوله على إشعار التصفية، وتسديد قيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة.[2]

[1] عبد العالي بوريس، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] المرجع نفسه، ص 53.

## المبحث الثالث: النظام المعلوماتي الجمركي الجديد

قامت الجمارك الجزائرية في الشروع في تبني نظام معلوماتي جديد تم تكييفه وفقا لأحدث التطورات التكنولوجية ، ولوضع حل لمشكلات النظام المعلوماتي الحالي .

### المطلب الأول: محاور النظام المعلوماتي الجمركي الجديد

هذا المشروع الواعد هو ثمرة التعاون بين إدارة الجمارك الجزائرية ونظيرتها كوريا الجنوبية التي تعد من أحسن النماذج عبر العالم، خاصة وأنها عانت خلال عدة سنوات ماضية من نفس المشاكل التي تعاني منها الجمارك الجزائرية حاليا، وبما أن الجزائر تشترط في كل مشروع تعاون نقل التكنولوجيا والتكوين والصيانة؛ فقد كانت كوريا الجنوبية الشريك الأنسب التي وافقت على هذا الشرط، ومنحت الجمارك الجزائرية الشيفرات المصدرية لهذا النظام.

يتكون هذا النظام من ثلاث محاور أساسية ستحاول إدارة الجمارك العمل عليها: [1]

- مشروع البرمجيات للجمارك والذي سيعوض جهاز المعلومات الحالي والمستخدم منذ 1995.
- مركز البيانات والذي أسندت أشغال إنجازه للمؤسسة الصينية للحلول الرقمية "هواوي " وسيكون هذا المركز بمثابة الحاوية التي تستقبل برمجيات التسيير الآلي للجمارك كما سيتم تعزيز هذه القاعدة المعلوماتية من حيث نقل البيانات والربط عن طريق تأهيل الشبكة لدى المتعاملين المحليين.
- برنامج إصلاح شبكة الاتصال والذي لا يزال قيد الإنجاز مع مجمع "اتصالات الجزائر"، ويمول هذا المشروع الرئيسي من طرف صندوق التخصيص لاستخدام وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ( فودتيك) التابع لوزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا والرقمنة تحت إشراف وكالة الإعلام الآلي للمالية العمومية لوزارة المالية.[2]

[1] كنزة بن ميلودة، مرجع سبق ذكره، ص676.

[2] فريال فراح، مرجع سبق ذكره، ص192، 193.

**المطلب الثاني: مراحل تنفيذ النظام المعلوماتي الجمركي الجديد**

يمر تنفيذ مشروع هذا النظام المعلوماتي وفق مرحلتين كالتالي:

**الفرع الأول: المرحلة الأولى إعادة هندسة العمليات BPR**

- ❖ جرد العمليات الحالية المتعلقة بنشاط الجمارك، ثم تقديم التوصيات اللازمة للإصلاح التنظيمي؛
- ❖ ضبط مخطط العمليات المهنية والموارد البشرية المعاد تشكيلها ثم تحديد النموذج الجديد لتحديث جمارك الجزائرية. 1

**الفرع الثاني: المرحلة الثانية الإنشاء والاستخدام**

- ❖ تحليل وظائف وخصائص النظام الجديد، ثم التصميم الأساسي والتصميم التفصيلي لنظام المعلومات الجديد .
- ❖ إعداد البرامج المعلوماتية، ثم اختبار الوحدات المعلوماتية.
- ❖ توسيع وترسيخ استخدام الوحدات المعلوماتية الجديدة، يتضمن المشروع 15 وحدة معلوماتية يتم تطبيقها على مدار 36 شهر على دفعتين وفق الجدول أدناه:

[1] فريال فراح، مرجع سبق ذكره، ص193.

**الجدول رقم (2-2): يبين وحدات الدفعة 1 (18 شهر)**

| الجمركة الإلكترونية | التحصيل الإلكتروني |
|---|---|
| توفير إدارة الكرتونية شاملة للتصريح الجمركي بشكل يغطي جميع الأنظمة الجمركية للبضائع عند الاستيراد والتصدير بما في ذلك الأنظمة الاقتصادية. | التحصيل الإلكتروني للرسوم والحقوق مع الرقمنة الشاملة للعمليات المحاسبية القابضة للجمارك، مما يوفر مراقبة فورية للإيرادات الجمركية |
| **تسيير عمليات الشحن** | معالجة حركة المسافرين |
| مراقبة شاملة لعمليات الشحن مع المعرفة الآنية لمواقع البضائع والحاويات، على مستوى الموانئ، المطارات، والمراكز الحدودية. | ستسمح هذه الوحدة بجمركة بضائع المسافرين ومعالجة تصاريح العملة الصعبة. |
| **البوابة الإلكترونية** | نظام الإنذار المبكر والتحكم(EWACS) |
| بوابتان داخلية وخارجية:<br>البوابة الداخلية مخصصة لرقمنة عمل موظفي الجمارك أي لكل جمركي حساب الكرتوني.<br>أما البوابة الخارجية فهي مخصصة للمتدخلين غير الجمركيين تسمح للمتعاملين الاقتصاديين المصرحين ووكلاء العبور بالوصول آنيا إلى المعلومات التي تهمهم في حالة التصريح عن البضائع، تاريخ ووقت فحص الحاويات، نتيجة تصفية التصريح. | هذه الوحدة أعدت لمراقبة حالة عمل النظام المعلوماتي الجديد ستسمح بالمراقبة الآنية لأداء الخدمات (ملفات الجمركة)، وحالة المعدات التكنولوجية وشبكة الاتصالات، وكذا تأمين النظام من الهجمات الإلكترونية. |
| مستودع البيانات | التسيير المتكامل للمخاطر |
| جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية. سيكون النظام الجديد مترابطا مع أنظمة المعلومات للإدارات ومؤسسات الدولة الأخرى، حيث سيتم تحليل البيانات التي تم جمعها ومراجعها باستخدام الأساليب العلمية الرياضية والإحصائية (إدارة البيانات/البيانات الضخمة لمكافحة الغش بشكل فعال). | سيسمح بانتقائية عمليات الرقابة الجمركية (استغلال وتحليل مؤشرات الغش) على مستوى الحدود (الموانئ، المطارات، الحدود البرية) للبضائع والمسافرين، مما يسمح بتقليص آجال الجمركة وتحسين فعالية الرقابة. |

**المصدر** فريال **فراح، الإصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018، ص193.**

**الجدول رقم (2-3): يبين وحدات الدفعة 2 (12 شهر)**

| التحقيقات الجمركية | المراقبة |
|---|---|
| تسريع التحقيقات الجمركية عبر النظام المعلوماتي باستخدام البيانات الإلكترونية وتحليلها وإعداد التقارير. | المراقبة الآنية لحركة السفن والطائرات في الموانئ والمطارات، ومتابعة الحسابات المفتوحة للحاويات على مستوى الموانئ. |
| المنازعات الجمركية | الرقابة اللاحقة |
| المتابعة الإلكترونية لملفات التقاضي في كل المراحل وتستمر هذه المعالجة والمتابعة باللغتين العربية والفرنسية. | سيسمح النظام الجديد بإجراء فحوصات ما بعد التخليص على جميع التصريحات الجمركية (مراقبة دقيقة لعناصر فرض الضريبة) |
| إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات ITSM | تسيير الموارد البشرية |
| وحدة متخصصة للإدارة التقنية للنظام الجديد (إنشاء الحسابات، مراقبة الدخول، مراقبة العمليات المنجزة على الأجهزة، الشبكات، البيانات...الخ) | التسيير المتكامل للموارد البشرية (المسار المهني، التكوين والرواتب...الخ) |
| الشباك الوحيد | |
| سيسمح الشباك الموحد بالتبادل الإلكتروني للوثائق والبيانات مع مختلف المتدخلين في سلسلة التجارة الخارجية. | |

**المصدر: فريال فراح، الإصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018، ص194.**

**المطلب الثالث: الشباك الوحيد**

يمثل الشباك الوحيد نقطة الدخول الوحيدة لإتمام الإجراءات الجمركية والتكفل بالوثائق المتعلقة بالمراقبة عند الاستيراد والعبور والتصدير، حسبما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 21-14 المحدد لكيفيات تفعيل وتسيير الشباك الوحيد المخصص لإتمام الإجراءات الجمركية عند الاستيراد والعبور والتصدير، و نص المرسوم على أن الشباك الوحيد يشكل منصة إلكترونية تتيح التبادل والنشر الإلكتروني للمعلومات والوثائق بين مختلف المتدخلين في سلسلة التجارة الخارجية، في حدود مهام ومسؤوليات كل متدخل كما انه يمكن ربط الشباك الوحيد بمنصات التبادل الإلكتروني ونظم المعلومات الأخرى التي لها علاقة بالمراقبة عبر الحدود.

الشباك الوحيد يهدف إلى ضمان تسيير منسق للحدود، توحيد إتمام الإجراءات الجمركية المرتبطة بالرقابة على التجارة الخارجية على مستوى نقاط الدخول تشجيع التعاون بين الهيئات المكلفة بالتنظيم المتعلق بالتدفقات على الحدود وتجنب التكرار في تسجيل البيانات وإرسال الوثائق، كما يسمح بتحسين التواصل بين جميع المتدخلين في سلسلة التجارة الخارجية توحيد وتسهيل عمليات الرقابة الميدانية السماح بتحسين ودعم التسيير الخاص بمخاطر الغش تقليص أجال المعالجة وتكاليف الإجراءات والمراقبة و كذا التخفيف والاستغناء عن الطابع المادي للإجراءات الجمركية المطلوبة على الحدود وضمان شفافيتها، ونص المرسوم على ان المديرية العامة للجمارك تضمن بالتعاون مع الإدارات والهيئات والمتدخلين المعنيين إنجاز ووضع قيد الاستغلال وتسيير الشباك الوحيد وكذا التكفل بمتابعة سيره وتطويره، كم تسهر المديرية العامة للجمارك بصفتها المسير للشباك الوحيد بالتعاون مع مختلف المتدخلين على تأمين البيانات المعالجة و ضمان سريتها حسب المرسوم.[1]

[1] الإذاعة الجزائرية، تصدير والإستيراد: الإجراءات الجمركية ستتم عبر الشباك الوحيد الإلكتروني، تاريخ الاطلاع 2023/06/06، https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210503/211069.html

**المطلب الرابع: أفاق تطبيق النظام المعلوماتي الجديد والأفاق المستقبلية لاستخدام QR-code و EDI في الجمارك الجزائرية:**

**الفرع الأول: أفاق تطبيق النظام المعلوماتي الجديد:**

تتمثل آفاق تطبيق النظام المعلوماتي الجديد في النقاط التالية:[1]

- سيسمح بمراقبة آنية وآلية لكافة عمليات الجمركة الخارجية على مستوى داخلي.
- سيمكن المستورد من دفع تكاليف التصريح الجمركي عن بعد باستعمال هاتفه النقال.
- سيسهل عمليات الجمركة للسلع على مستوى الموانئ وتحديد آجال معينة، ومن ثم تدخل مسؤولي المديرية في حال تسجيل أي تأخير من طرف الأعوان.
- سيجعل مراقبة العمليات الجمركية تتم بصفة آلية وعن بعد وعليه تحبط كافة محاولات الغش وبالتالي التخلص من قضايا الفساد.
- سيضفي الطابع المادي على جميع الإجراءات الجمركية، وبالتالي القضاء على السلطة التقديرية لموظفي الجمارك وضمان شفافية العمليات وتقليل مخاطر التواطؤ.
- سيخفض وبشكل كبير من التكاليف الجمركية والتي كانت تثقل كاهل المتعاملين الاقتصاديين والناجمة من مكوث الحاويات، لمدة زمنية أطويلة في الموانئ مما سيؤدي بالضرورة لانخفاض في أسعار مختلف المواد والمنتجات محل المستوردة، كذلك سيلغي المراقبة البدوية للحاويات والسلع التي تستغرق ثمانية أيام في غالب الأحيان وتعويضها بنظام أوتوماتيكي يشرف عليه مفتش جمركي.
- سيعمل على تقليص الآجال الجمركية إلى فترة تتراوح ما بين ستين دقيقة وأربعة وعشرين ساعة.
- ستتم عملية جمركة للسلع عن بعد، من خلال ملء استمارة عبر الموقع الإلكتروني عن طريق نسخ الوثائق، ليتم دراستها من طرف أعوان الجمارك والموافقة عليها عن بعد.
- سيوفر هذا النظام موقع إلكتروني جديد يمكن من خلاله الحصول على كافة الإحصائيات الرسمية الواردات وصادرات السلع وقيمتها.
- سيضمن درجة عالية من الشفافية في التعاملات الجمركية، وذلك في إطار التصدي للعمليات التجارية والمالية الغير قانونية.
- سيسمح بمعالجة الملفات بسرعة وذلك عن طريق آلية تنسيق البيانات عبر جميع المواقع التي تديرها إدارة الجمارك (الموانئ، المطارات، الموانئ الجافة والمعابر الحدودية).

[1] فريال فراح، مرجع سبق ذكره، ص194.

- كما يهدف هذا النظام الجديد إلى الجمركة والتخليص الإلكترونيين والانتقاء الأوتوماتيكي للسلع والمسافرين محل الخطر العالي وهذا عن طريق نظام تسيير المخاطر.

- سيسمح أيضا بالتبادل الإلكتروني للمعطيات والوثائق المرقمنة (الشباك الوحيد) وكذا المتابعة الآنية لمراحل الجمركة.

- وأخيرا سيسير التنقل الدوري لأعوان الجمارك، ومراقبة تطور الوظائف والمهارات وضمان الامتثال لمدونة قواعد السلوك والانضباط وكذا تأمين ملفات الموظفين الفردية من خلال إدارة المستندات الإلكترونية، وهذا لضمان إدارة الموارد البشرية على أساس ومعاييرا محدد مسبقا.

**الفرع الثاني: الآفاق المستقبلية لاستخدام EDI و QR-CODEفي الجمارك الجزائرية:**

تؤكد تجارب الدول الرائدة في الجمارك الرقمية مثل وكالة خدمات الحدود الكندية CBSA أن استخدام تقنيات التبادل الإلكتروني للبيانات ورمز الاستجابة السريعة في الجمارك ليس محدودا بمهام جمركية معينة إنما يمكن اعتماده في أغلب المهام الجمركية على اختلافها نظرا لما تتسم به هذه التقنيات من مرونة كبيرة وقيمة عالية في نقل البيانات وتشفيرها وفيما يلي أهم المهام الجمركية التي يمكن الاعتماد فيها على كل من التقنيتين:[1]

[1] أسامة غزلاني، ناصر بوعزيز، دور استخدام التبادل الالكتروني للبيانات ورمز الاستجابة السريعة لمعالجة التصريحات المفصلة في تسريع عملية الجمركة في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة قالمة، الجزائر، 2022، ص83.

**الجدول رقم (2-4): المهام الجمركية التي يمكن رقمنتها بالاعتماد علىQR-CODEوedi**

| المهام الجمركية | QR-CODE | EDI |
|---|---|---|
| إعداد وفحص التصريح الجمركي المفصل | ✓ | ✓ |
| تتبع مراحل عملية التخليص الجمركي ونتائجها | ✓ | ✓ |
| التعرف على الشحنات والبضائع وتمييزها | ✓ | × |
| ادارة المخاطر الجمركية/التعرف على المسافرين ومراقبتهم | ✓ | ✓ |
| الرجوع إلى الأرشيف والتحقق من العمليات السابقة | ✓ | ✓ |
| التكامل مع المتعاملين الاقتصاديين والمنظمات الحكومية والبنوك | ✓ | ✓ |
| التكامل مع شركات الشحن والتوصيل | ✓ | ✓ |

**المصدر: أسامة غزلاني، ناصر بوعزيز، دور استخدام التبادل الالكتروني للبيانات ورمز الاستجابة السريعة لمعالجة التصريحات المفصلة في تسريع عملية الجمركة في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة قالمة، الجزائر، 2022، ص83.**

يمثل الجدول أعلاه المهام الجمركية التي يمكن رقمنتها بالاعتماد على تقنيات التبادل الإلكتروني (EDI) ورمز الاستجابة السريعة (QR-CODE)، حيث يمكننا اعتماد هذه التقنيات في جميع الخدمات الموضحة في الجدول، في حين لا يمكننا استخدام تقنية التبادل الإلكتروني في خدمة التعرف على الشحنات والبضائع وتمييزها.

**الخلاصة:**

يتجلى دور الجمارك الجزائرية في تنظيم وتنفيذ السياسات الجمركية وإدارة تدفقات البضائع والتجارة الخارجية، وذلك عن طريق استخدام نظام معلوماتي يدعى سيغاد في الجمارك الجزائرية، وهو نظام قديم وغير كافي، كما انه على الحكومة الجزائرية تحديد القوانين واللوائح الجمركية لمواكبة التطور الإلكتروني ويجب أيضا على الجمارك الجزائرية تعزيز تقنيات الرصد والتفتيش للتأكد من أن المنتجات الواردة للبلاد تتوافق مع المعايير الصحية والبيئية والتقنية المطلوبة، حيث يتطرق هذا الفصل أيضا إلى النظام المعلوماتي الجديد الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والذي يهدف إلى تحسين كفاءة وأداء الجمارك الجزائرية وتسهيل حركة التجارة الخارجية وتقليل الإجراءات الإدارية وزيادة الشفافية، وتعتبر هذه الخطوة احدب الآفاق المستقبلية لتطوير مجال التجارة الخارجية في الجزائر.

# الخاتمة العامة

## خاتمة:

إن دور الجمركة الرقمية أصبح أمرًا حتميًا في زمننا الحالي، حيث يتطلب السوق الدولي من الحكومات الاستجابة السريعة والفعالة لتلبية احتياجات المستهلكين و المتعاملين الاقتصاديين، ويمكن للجمارك الرقمية أن تحسن كفاءة التجارة الخارجية وتقدم عددًا من الفوائد مثل تقليل التكاليف والوقت والجهد عندما يتم تبنيها بفعالية ،وبالإضافة إلى ذلك فإن تبني التكنولوجيا والعمليات الرقمية يمكن أن يساعد على اتخاذ قرارات أكثر دقة وتحسين الشفافية وتحديد المخاطر المالية والتخلص من ظاهرة الرشوة و الفساد في العمليات الجمركية .كما يمكن أن تساعد رقمنة الخدمات الجمركية في تسيير ورصد تدفقات البضائع داخل الآفاق الجغرافية المحددة وإعداد إحصائيات دقيقة للتجارة الخارجية للدولة لهذا تمثل الجمارك الرقمية خطوة مهمة للدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمات التجارية الدولية، حيث يلعب تحليل البيانات والإدارة الرقمية للجمارك دورًا حيويًا في إدارة المخاطر التجارية .وبما أن الجزائر تعتمد على التجارة الخارجية في تحقيق النمو والربحية، فإن رقمنة الخدمات في الجمارك سيمكنها من العمل بشكل أكثر سلاسة ورفع مستوى تنافسها في الأسواق الدولية لذلك، يجب أن نرى الجمارك الرقمية كعامل أساسي لتعزيز التجارة الخارجية ودعم نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام.

# الخاتمة العامة

**نتائج الدراسة:**

بعد الإلمام بجوانب الموضوع ودراسته، توصلنا إلى النتائج التالية:

- القطاع الجمركي من أهم الركائز في اقتصاديات الدول وله تأثير مباشر على حركة التجارة الخارجية.
- إلزامية عصرنة القطاع الجمركي وتكييف مهامه بما يضمن تعزيز كفاءة التجارة الخارجية.
- رغم التطور التكنولوجي المحرز في الجمارك الجزائرية الا أنه يبقى ضئيل جدا مقارنة بالتطور المحرز عالميا ويسير بوتيرة بطيئة جدا.
- رغم حتمية موضوع الرقمنة، إلا انه يواجه عديد التحديات خاصة في الدول النامية، أهمها ارتفاع تكاليف تطبيق الرقمنة داخل مختلف القطاعات، والتي تعاني من المبالغة في عدد الوثائق والمستندات المطلوبة وتراخيص الاستيراد وما تشهده هاته الأخيرة من تأخر وافتقار للشفافية وغياب التنسيق بين هيئات التجارة الخارجية.
- إستخدام التقنيات الرقمية الحديثة في الجمارك الجزائرية يسرع المعاملات و الإجراءات، و يجعلها أكثر تبسيطا.
- التوجه نحو رقمنة القطاع الجمركي يؤدي إلى تعزيز التجارة الخارجية والقضاء على الفساد في قطاع الجمارك.
- رقمنة الإجراءات الجمركية يقضي على كثرة الوثائق و المستندات المطلوبة من المتعاملين الإقتصاديين.
- رقمنة القطاع الجمركي يسهل عملية الأرشفة، كما أنه أيضا يمكن من الوصول إلى العمليات السابقة للمتعاملين الإقتصاديين بسرعة و ببساطة.
- إستخدام الرقمنة في عملية الجمركة يختصر الجهد و الوقت.
- رقمنة القطاع الجمركي يؤدي إلى تعزيز التجارة الخارجية والقضاء على الفساد في قطاع الجمارك.

**التوصيات:**

على ضوء ما تقدم يمكن اقتراح مجموعة مقترحات مرتبطة بالموضوع وهي:

- تجديد البنى التحتية المعلوماتية القديمة في قطاع الجمارك بأخرى حديثة أكثر كفاءة.
- استخدام التقنيات الحديثة خاصة التكنولوجية والالكترونية المشجعة على التبادلات التجارية الخارجية السلعية والخدمية.
- رفع كفاءة المورد البشري في الجمارك الجزائرية وتحسين كفاءة التكوين والتدريب وتكثيف دورات التطوير والتنمية بشكل دوري لمواكبة التغيرات والتطورات التكنلوجية السريعة.
- إعادة هيكلة إدارات الجمارك بما يتماشى مع نظام الشباك الوحيد.
- وضع قوانين جديدة من طرف الدولة الجزائرية، لتنظيم الإجراءات الإلكترونية الجمركية و حمايتها.
- تنسيق السياسات والتدابير المؤسسية بين الهيئات الداخلية والخارجية.
- خلق ترابط بين المنافذ الوطنية للتجارة الخارجية والتبادل الالكتروني للوثائق والمعلومات بين الدول لتخفيف تكلفة عمليات الاستيراد والتصدير.
- تطبيق النظام المعلوماتي الجمركي الجديد في الجمارك الجزائرية سوف يعزز كفاءة التجارة الخارجية.

**آفاق الدراسة:**

موضوع رقمنة القطاع الجمركي ودوره في تعزيز كفاءة التجارة الخارجية موضوع حديث في الجزائر ويحتاج إلى الكثير من البحوث والدراسات للإلمام بجميع جوانبه ولقد حاولنا في هذه الدراسة التعرض إلى أهم ما تم إحرازه حتى الأن من تطورات في هذا المجال، لهذا يمكننا اقتراح الإشكاليات الآتية كأفاق بحثية جديدة:

- الجمارك الرقمية، التخطيط والتنفيذ.
- النظام المعلوماتي الجمركي الجديد.
- الرقابة وآليات القضاء على الفساد في الجمارك الجزائرية.

# قائمة المصادر

# والمراجع

# قائمة المراجع

**أولا : الكتب**


1- سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،الأردن، 2010.

2- فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تطوير الأداء الجمركي وإتفاقيات منظمة التجارة العالمية أمثلة عربية مختارة، مصر، 2006.

3- سوسن زهير المهتدي ، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية ،دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن ، 2011.

4- صفوان المبيضين، الحكومة الإلكترونية النماذج و التطبيقات و التجارب الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.

5- محمود القدوة، الحكومة الالكترونية و الإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.

6- السيد محمد احمد السربيتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2009 مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.

7- خالد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2006.

8- عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2015.

9- مصطفى يوسف كافي، الادارة الالكترونية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

10- عبير الرحباني، الإعلام الرقمي (الالكتروني)، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

11- محمد عزت محمد غلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013.

12- السيد محمد أحمد السربيتي، إقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009.

**ثانيا : المذكرات والأطروحات**


1- مراح محمد، عامري سامية، الجمارك و دورها في حماية المنتج الوطني، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2022.

2- سلطاني سلمى، دور الجمارك الجزائرية في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003.

3- فراح فريال، الإصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية و تعزيز الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2018

4- مكي رباب، الرقمنة كآلية لتطوير الإدارة العمومية، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، 2021 حيدر سلمان شاهين ،الإدارة الإلكترونية أثرها على جودة العمليات الإدارية المقدمة في وزارة الاقتصاد بغزة ، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، فلسطين، 2021.

5- سهيلة مهري، المكتبة الرقمية في الجزائر –دراسة للواقع وتطلعات المستقبل–، مذكرة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

6- فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970–2012، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2014.

7- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011.


**ثالثا : المجلات**


1- وهيبة حارش، سمير يوسف خوجة، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها في الإدارة الجزائرية، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، العدد 2 ، الجزائر، 2021.

2- مليكة بوخاري، سمير يحياوي، متطلبات تطبيق الرقمنة ودورها في تحسين أداء الإدارة المحلية، مجلة الدراسات الإقتصادية، المجلد 16 ، العدد 03 ، جامعة البويرة، الجزائر، 2022.

3- خبال حميد، شول بن شهرة، التحول إلى الحكومة الذكية الفجوة بين التشريع و التطبيق، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14 ، العدد 03 ، 2021.

4- سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل إستراتيجي، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07 ، العراق ، 2009.

5- بن سولة نور الدين، الحكومة الإلكترونية و آليات الإثبات الرقمي "الوثائق الإلكترونية وهوية التعريف "، مجلة التميز للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخاص للملتقى الإفتراضي الدولي: الحوكمة الإلكترونية، نوفمبر 2021.

6- دراعو عز الدين، إستراتيجية إقامة حكومة إليكترونية في الجزائر، مجلة العلوم الإدارية و المالية، المجلد 01 ، العدد 01 ، جامعة حمة لخضر الوادي–الجزائر، ديسمبر 2017.

7- مراد طنجاوي ، النطاق الجمركي في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 09 ، العدد 01 ، جامعة يحيى فارس المدية (الجزائر)، جانفي 2023.

8- عبد القادر حليس، الجمارك الرقمية دراسة حالة الجمارك الجزائرية، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، مجلد 07 ، العدد 02 ، الجزائر، 2021.

9- بورويس عبد العالي، التطوير الجمركي وأثره على التسهيل التجاري، حالة الجزائر، مجلة إقتصاد المال والأعمال ، المجلد 08 ، العدد 01 ، جامعة حمة لخضر الوادي– الجزائر، مارس 2023.

10- عيسى بوراوي، عمار ميلودي، لتحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لليقضة الإستراتيجية، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد الثامن ، ديسمبر 2017.

11- بن ميلود كنزة، دويني مختار، رقمنة إدارة الجمارك و أثرها على جلب الاستثمار الأجنبي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07 ، العدد 02 ، 2022.

12- أسامة غزلاني، بوعزيز ناصر، دور إستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات و رمز الإستجابة السريعة لمعالجة التصريحات المفصلة في تسريع عملية الجمركة في الجزائر، مجلة إضافات إقتصادية، المجلد 06 ،العدد 02 ، جامعة قالمة–الجزائر،2022 .

13- أحمد الكبيسي، تطور النظم الآلية في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الافتراضية، المجلة العربية 300، العدد 29، 2008.

14- ميلودة حمدو، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المرفق العمومي –دراسة حالة بلدية أنقوسة ولاية ورقلة–، مذكرة الماستر،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021–2022.

15- جمال عايدي، الرقمنة وآثارها التنظيمية في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الموظفين، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16 العدد 01، جامعة الجلفة الجزائر، 2022 مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة بغداد الاقتصادية، وزارة المالية، العراق، 2013.

16- مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة بغداد الاقتصادية، وزارة المالية، العراق، 2013.

**رابعا: القوانين و منشورات**

1- الهيئة العامة للجمارك القطرية، النشرة الشهرية للجمارك القطرية، العدد 33 ، افريل 2022.

2- المادة 3 من قانون الجمارك الجزائري.

**خامسا: المحاضرات**

1- سعيد أحسن، مطبوعة في مقياس تقنيات التجارة الخارجية، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة-، 2020.

**سادسا: المواقع الإلكترونية**

**1**- الإذاعة الجزائرية، تصدير والإستيراد: الإجراءات الجمركية ستتم عبر الشباك الوحيد الإلكتروني، تاريخ الاطلاع 2021/06/06، https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210503/211069.html

# ملخص الدراسة


## الملخص

الملخص تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على جوانب ومهام التحولات الرقمية في قطاع الجمارك الجزائرية لتعزيز وتطوير التجارة الخارجية من خلال إدخال الخدمات الرقمية المختلفة والخروج من عصر الخدمات التقليدية، وإن التزايد المستمر والمتسارع في حجم التجارة الخارجية فرض على الجزائر السعي نحو تطبيق الرقمنة وإحداث تغييرات جذرية لإرساء نظام معلوماتي جديد في الجمارك الجزائرية والذي هو قيد التجربة في الوقت الحالي والذي سيلعب دورا هاما في تعزيز كفاءة التجارة الخارجية وعمليات العبور بشكل سريع ومنظم وخالي من التعقيدات البيروقراطية.



**الكلمات المفتاحية:** الرقمنة، الجمارك الجزائرية، رقمنة الجمارك، التجارة الخارجية .



**Abstract**: This study aims to shed light on the aspects and tasks of digital transformations in the Algerian customs sector to enhance and develop foreign trade through the introduction of various digital services and moving away from traditional service models. The continuous and rapid increase in foreign trade volume has compelled Algeria to strive for digitization and make radical changes to establish a new information system in Algerian customs, which is currently under experimentation. This system will play a significant role in enhancing the efficiency of foreign trade and facilitating fast, organized, and bureaucracy-free customs processes.



**Keywords**: digitization, Algerian customs, customs digitization, foreign trade.